سمات المنهج النقدي عند المحدثين

محمّد علي قاسم العمري*

Geliş Tarihi: 13.09.2017, Kabul Tarihi: 30.11.2017

الملخص

يتناول هذا البحث منهج المحدّثين في مجال توثيق نصوص الحديث النبوي، من حيث بيانُ قواعده، وما تمتّع به من سمات عامّة، وكشف عن أهمِّ مقوّمات ذلكَ المنهج، وما وضعَه المحدّثونِ من ضوابط، كالعناية بالبُعد الزمانيِّ والمكانيِّ للنّص وأسباب الورود، وسياقه اللغوي، وربط كل ذلك بمقاصد الشريعة، فكشَف بذلك عن رؤية واضحة، واحتياط منهجي غاية في الإحكام، وأبانَ بأنَّ المحَدّثين هم الأسبق من ديكارت بالعمل بفكرة الشك المنهجي بثلاثة عشر قرنًا من الزمن معَ حرص واضح على العمل بقواعد وأخلاقيّات المنهج العلمي في البحث، ومرونةٍ واضحةٍ في تطبيقِ بعضِ قواعدِ المحدّثين وفقَ طبيعةَ الموضوع وأهميّته.

الكلمات المفتاحية: سمات، قواعد، مقومات، المنهج، النقد الحديثي.

Hadisçiler Nezdinde Tenkid Yöntemin Özellikleri

Öz

Bu makale, hadisçilerin hadis metinlerini tesbit etme konusunda uyguladıkları yöntemlerinden bahsetmektedir. Makale, bu yöntemin kurallarını, istifade ettiği işaretleri açıklamakta, önemli unsurlarını ve -nass açısından zamansal-mekansal uzaklıktan, esbâb-ı vürudtan ve dil bağlamından istifade etme ile bütün bunların mekasıd-ı şeriyye ile bağlantısını kurma gibi- muhaddislerin vaz' ettikleri kuralları ortaya çıkartmaktadır. Bu yöntem sayesinde açık bir bakışaçısı, mükemmellikte son nokta olan ihtiyat yöntemi ortaya çıkmıştır. Ayrıca hadisçilerin, Descartes'tan

* Prof. Dr., Yermuk Üniversitesi Şeriat Fakültesi Hadis Anabilim Dalı Öğretim Üyesi (alomari_m@yu.edu.jo).

on üç yüzyıl önce sistematik şüphecilik fikri ile davrandıkları, araştırmalarında ilmî yöntemin ahlak ve kurallarını uygulama konusundaki açık hırsları ve konunun yapısı ve önemine göre bazı kuralları uygulamadaki açık yumuşaklıkları anlaşılmıştır.

Anahtar Kelimeler: Özellikler, kurallar, unsurlar, yöntem, hadis tenkidi.

Critical Approach Characteristics of Hadith Scholars

Abstract

This study deals with the transmitters methodology in documentation of AL-Hadeeth AL-Nabawi showing its rules and general features. In addition, it clarifies the most important basics of this methodology and what the transmitters set of principles as considering the place and time side and the seasonal and linguistic context connecting to Shariah Law.Thus,it reveals a clear vision and a very accurate methodological subject. More, this study reveals that the transmitters are the first before Desecrates in working in methodological doubt thirteen years ago but with obvious daring in applying the principles and moralitities of the scientific methodology of research and obvious flexibility in applying some rules of the transmitters in terms of the nature of the subject and its importance.

Keywords: The Characteristics, Rules, Elements, Methodology, Hadith criticism.

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وبعد فإنّ من البدهي أن نقول: بأنّ عملية النقد هي عملية عقلية تمثل نمطاً من أنماط التفكير الذهني، وهي عملية تتناول بالبحث وتقليب وجهات النظر في الأساليب التي تمّ اعتمادها من قبل علماء الحديث ونقاده، بهدف الحفاظ على السنّة النبوية، ومن حيثيات متعددة، تبدأ بأبسط قواعد النظر، وصولاً إلى أمور تعدّ غاية في التعقيد، صيّرت هذه العمليات النقدية علماً قائماً بذاته، له أصوله وفروعه ومؤلفاته، حتى صار بالإمكان الاستعانة به كلًّا أو جزءاً، وتوظيفه في مجال توثيق العلوم النقلية الأخرى، كعلوم اللغة، والقراءات القرانية، والسيرة والتاريخ وغيرها، وإن بشيء من المرونة نظراً للفارق الواضح بين هذه العلوم ومنقولاتها وبين الحديث الشريف، باعتباره نصوصاً شرعيّة يحتاج الباحث فيها إلى كل ما من شأنه أن يورث القناعة التامّة بسلامة نسبة النّص إلى النّبي –صلى الله عليه وسلم–، فكان التطبيق لقواعد النظر هذه على درجة من الإحكام بهدف التسديد والمقاربة ما أمكن.

ولعلّ بدايات الحفاظ على السنّة تمثلت بالحفظ بالصدور والعمل بها، وكان العرب في بدايات

أمرهم أهل لذلك، ولاعتبارات كثيرة معروفة أهمّها قناعتهم بأهميّة السنّة، فضلاً عن أمور أخرى كتفشي الأميّة، وعدم القدرة على الكتابة لعدم توفر أدواتها، مع توفر الأهليّة للحفظ. ثمّ ما لبث أن تطور الأمر، فرأينا مزيداً من العناية من ظاهر صنيع بعض الصحابة واحتياطهم في رواية الحديث وقبوله، حتى من بعضهم بعضاً، وفي وقت كانوا فيه أحرص النّاس على السنّة، فكانوا بين طالب لشاهد، أو يمين، أو عرض للحديث على القرآن الكريم، أو راحل للتأكد من سلامة ما سيروى، بعد أن غابت بعض ألفاظ الحديث أو تردد فيها، أو للتثبت ممّا وقع على سمعه مما غاب عنه.[1]

هذا في زمن الصفاء وسلامة الصدور، أمّا وقد اختلطت الأمور بعد، وخاصة بعد الفتنة، فبات الإرسال محل شك، والتدليس كذلك، وربما كان للمذموم منهما ما يحمل عليه، فضلاً عن المعاضيل وغيرها، فاحتاج النّاس إلى الأسانيد كبدايات للضبط، كما قال ابن سيرين: «لم يكونوا يسألون عن الإستاد، فلمّا وقعت الفتنة، قالوا: سمّوا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنّة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم».[2]

والإسناد ما كان، ولم يكن في يوم من الأيام هدفاً بذاته، والحاجة له إنّما هي لاحتياطات أخر، يسعى المحققون من المحدثين إلى إعمالها باعتبارها أهمّ مجالات النظر، كعدالة الرواة، وضبطهم التي تعدّ من أقوى الدلائل على مدى ما يتمتع به الرواة للحديث، إذ ليس كل من يروى الحديث مؤهلاً لذلك، وهذا ما يفسر لنا كثرة المؤلفات في علم الرجال، وتخصيص الكذابين والوضاعين بمؤلفات خاصة، وشواهد ممّا اختلقوه أو صنعوه.

ثمّ لا ننسى أنّ من أهمّ عمليات الاحتياط في صون السنّة هي التدوين بأبسط إشكاله، وصولاً إلى أكثر عمليات التدوين تطوراً، وعلى أسسٍ غاية في الوضوح والمنهجيّة، وخاصة بالنظر إلى طرق التصنيف التي وصل إليها المحدثون في العصر الذهبي للتدوين وما تلاه في القرن الرابع الهجري، ولا شك إنّ عمليات التدوين هذه قد رافقها نظر وتدقيق من حيث تبويب الأحاديث وتصنيفها، واختيار ما تمّ اختياره بناء على أهليّة الرواة، والسلامة من الشذوذ والعلة، بل من

1 انظر: البخاري (محمّد بن إسماعيل)، صحيح البخاري، ت: مصطفى البغا، دار ابن كثير، د.ط، كتاب العلم، باب الخروج في طلب العلم، ج1/173، وابن حبان (محمّد بن حبان)، المجروحون، ت: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، د.ط، ج1/36، 37. والذهبي (محمّدبن أحمد)، تذكرة الحفاظ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج1/2، 10.

2 انظر: ابن حنبل (أحمد بن محمّد)، العلل ومعرفة الرجال برواية ابنه عبد الله، ت: وصي الله محمد عباس، دار الخاني، الرياض، ط(2)، 1422هـ، ج1/14، والعقيلي (محمّد بن عمرو)، الضعفاء الكبير، ت: عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(1)، 1404هـ، ج1/10.

خلال مواصفات خاصة تمثل أعلى درجات القبول، لا مجرد توافر تلك الشروط في الظاهر، إضافة إلى أنّ هناك تذوقاً خاصاً طبع تلك المصنفات، بحيث كانت تلك المصنفات قد اعتنت بموضوعات خاصة من الأحاديث دون سواها، كأبواب ضمن كتاب موسوعي، أو العناية بباب محدد دون سواه، نظراً لأهمّيته في حينه كذلك، حتى جاء العصر الذي ارتضت فيه أمّة الإسلام مدونات الحديث، واطمأنت إليها وبما جاء فيها، بعد جهد وعناء، فكانت الكتب الستة وغيرها، وهكذا توالت المصنفات وعمليات النقد، وبقيت كذلك إلى الوقت الذي لم يعد فيه الإسناد هو الركيزة الأولى في الرواية، أي بعد الانتهاء بشكل عام من التصنيف، وبالإمكان تقدير ذلك في القرن الرابع الهجري وما تلاه.

على أنّ من المفيد التأكيد على أنّ عمليات النقد لم تنته عند القرن الثالث بكل أبعادها، إذ أنّ عمليات نقد الرواة والمرويات كانت في تلك الفترة بأدق صورها، ولم يكن بمقدور اللاحقين الإضافة عليها، وإنّما كانت عمليات النقد تتمثل بإضافات نقدية هي أشبه بالحاجة الخاصة للمصنَف –الكتاب– بحكم طبيعة وظيفته، وذلك حين ظهرت المستدركات، والمستخرجات، وكتب الزوائد، والفهرسة، وما تلاها إلى ما شاء الله تعالى.

أهميّة الدراسة:

وتنبع أهميّة الدراسة من حيث كونها تتناول الحديث عن العملية النقدية، من حيث منهجيتها ومقدراتها، وما يمكن أن توصف به من سمات عامّة ، بغية توضيح الصورة النقدية بكل أبعادها عند علماء النقد الحديثي، وبيان مدى سلامة المنهج من جهة، وما ترتب عليه من جهود تمثلت في خدمة السنّة المطهرة من جهة أخرى. والبحث جمع وتوضيح لكثير من لطائف المنهج عند المحدثين لا أحسب أنّ كتابة قد جمعت هذه المفردات الواردة فيه على النحو المذكور، على كثرة الكتابات في المنهج، ويبقى الفضل فيما كتبت للسابقين فيما دونوه.

وقد ارتأيت أن تكون الدراسة على النحو التالي:

المبحث الأول: سمات المنهج النقدي في بيان أهليّة الرواة، وتتمثل فيما يلي:

المطلب الأول: شموليّة البحث.

المطلب الثاني: الأمانة والنزاهة والدقة في البحث والحكم.

المطلب الثالث: الجرأة في قول الحق.

المطلب الرابع: الأدب الجمّ، مع الاجمال في التعديل، والتفصيل في التجريح.
المطلب الخامس: الواقعية والموضوعية في الحكم على الرواة.
المطلب السادس: العناية بالبعد الأخلاقي في نقد الرواة.
المبحث الثاني: سمات المنهج النقدي في بيان سلامة المروي، وتتمثل فيما يلي:
المطلب الأول: العناية بالبعد الإحصائي للمرويات.
المطلب الثاني: العناية بالبعد التاريخي، والزمني لنقد المرويات.
المطلب الثالث: العناية بالسبر والمقارنة.
المطلب الرابع: التأكيد على أهميّة الثوابت كموازين نقدية.
المطلب الخامس: العناية بالسياق في المجال النقدي.
المبحث الثالث: سمات المنهج النقدي من حيث المنطلق والغاية، وتتمثل فيما يلي:
المطلب الأول: الانطلاق من سمّو الهدف.
المطلب الثاني: الانطلاق من فكرة الاحتياط والشكّ المنهجي.
المطلب الثالث: المرونة في تطبيق قواعد النقد.
المطلب الرابع: انسجام المدارس الحديثية.
الخاتمة والنتائج.

المبحث الأول

سمات المنهج النقدي في بيان أهليّة الرواة

إنّ من الواضح أنّ ميادين النقد في الحديث تتمثل عموماً في مجالين: الأول، وميدانه نقلة الأخبار، وهم الرواة الذين تحمّلوا عبء هذه المسئولية، بمعزل عن غايات كل وأهدافه، والثاني، وميدانه الأخبار ذاتها، ونعني بها الأحاديث المرفوعة والموقوفة، وما اختلف في رفعه ووقفه منها، باعتبارها نصوصاً شرعية مثلت المورد الأهمّ في بيان رؤية الإسلام وأحكامه في شئون الحياة المختلفة بعد القرآن الكريم، وما كان هذا شأنه فهو جدير بالدرس إثباتاً أو نفياً، وفهماً وبحثاً عن مقاصد الشريعة وغاياتها، ولا سبيل إلى التحقق من كل هذا وذاك إلا بمعرفة علم الرجال، وفيما يخص سمات المنهج النقدي المتعلق بالرواة فإنّ بالإمكان الإشارة إلى جملة سمات، أرى على أنها

بمجموعها تشكل رؤية واضحة لمنهج علماء الجرح والتعديل في تناولهم لقضايا الرواة.

ومن الواضح أنّ مثل هذه التجربة العميقة إنّما تشكلت من نتاج مداومة الطلب، وكثرة المجالسة والمذاكرة للحديث، مع نباهة وفطنة وحسن نظر، وقد جمعها الحافظ الذهبي بقوله: «ولا سبيل إلى أن يصير العارف الذي يزكي نقله الأخبار ويجرحهم جهبذاً إلا بإدمان الطلب، والفحص والتحري، وكثرة المذاكرة والشهرة والتيقظ، والفهم مع التقوى والدين المتين، والإنصاف، والتردد إلى مجالس العلماء».[3]

إنّ الصلاح والتقوى، وحسن النية، والعمل على حفظ السنّة تمثل رأس مال الناقد ومنطلقاته، مع بصيرة بلغة العرب واستعمالاتها بلاغة وبياناً، مع ما يلزم من إدراك كاف بمقاصد الدين، وقواعد الإسلام فقهاً وأصولاً، وأثني بقول الحافظ ابن رجب: «حذاق النقاد الحفاظ لكثرة ممارستهم للحديث، ومعرفتهم بالرجال، وأحاديث كل واحد منهم، لهم فهم خاص يعرفون به أنّ هذا الحديث يشبه حديث فلان، ولا يشبه حديث فلان؛ فيعللون الأحاديث بذلك، وهذا ما لا يعبر عنه بعبارة تحصره، وإنّما يرجع فيه أهله إلى مجرد الفهم والمعرفة التي حظوا بها دون سائر أهل العلم».[4] وللائمة أقوال كثيرة في هذا الشأن يصعب حصرها، اكتفيت بما ذكرته للمعرفة به.

المطلب الأول: شموليّة البحث في جوانب النقد

بذل المحدثون جهوداً كبيرة تناولت مقدرات الراوي، ومكوناته الفكرية، وبيئته العلمية، على نحو شملت جوانب المعرفة المكونة لقدراته الحديثية، ومن أهمّ القضايا التي تناولها النقاد في هذا الشأن، سنة الولادة، والطلب والشيوخ والتلاميذ، مع التأكيد عن مدى الصلة بين كل إثباتاً للسماع، أو نفيه، والأخذ بكل التدابير الكفيلة ببيان ذلك، ورحلات الراوي، ولقاءاته بالتلاميذ وبالشيوخ خاصة الكبار منهم، ودرجة وثاقته بين زملائه في شيخ معين أو أكثر، ومدى ملازمته لكلٍ منهم، ومدى موافقته للآخرين في رواية الحديث، وهل هو ممّن يكثر من الغلط أو الوهم والنسيان، أم أنّ كل ذلك كان يأتي لماماً، ممّا لا ينفك عنه البشر، وما هي مفاريده إن وجدت، وهل كانت غرائبه ممّا يدل على نكارة حديثه، أم أنّ بعضها مظنة ذلك، أم كان ممّن يحتمل تفرده لتمام أهليته...

3 الذهبي، تذكر الحفاظ، ج١/٤.

4 ابن رجب (عبد الرحمن بن أحمد)، شرح علل الترمذي، ت: د.همّام سعيد، مكتبة المنار، عمّان، ط(١)، ١٤٠٧م، ج٢/ ص٨٦١.

ولم يغب البعد المتعلق بالصلاح والتقوى، وما يترتب على ذلك، وهو الصدق باعتباره المقصود من شرط العدالة، باعتبارها الحامل على «ملازمة التقوى» ومجانبة المفسقات وخوارم المروءة، وما يرافق ذلك من أبعاد نفسية وجبليّة كالعسر في الرواية، وأخذ الأجرة على التحديث، ومن هو المُقِّل في ذلك ومن المكثر، ومن يحرص على التحديث طمعاً ورغبة فيما عند الله تعالى، ومن يرى أنّ مثل هذا العلم لا يُعطى إلا لأهله دون سواهم، ومن يحرص على التدليس، وما باعثه على ذلك، وفي أيّ الدرجات هو، إذ قد يكون ممّن ينبغي أن يُتقى حديثه...، كما لم يغب البعد الصحي عن هذا الموضوع، من حيث أنّ لكمال الصحة المتعلقة بالحفظ وطرائقه اثراً بيّناً في مدى صحة المرويات وسلامتها، فللمختلط أحكامه كما لا يخفى على أهل الصنعة، ولمن أصيب بالعمى كذلك، وكذا حال من ينسى ولم يضبط، إن كان معتمده في الرواية على كتابه.

وهذا كله بالطبع في حقّ من يمكن معايشتهم، والوقوف على حقيقة أمرهم من خلال الاطلاع المباشر، والمعاينة للحال، وأمّا من لم يكن أمره كذلك، فإنّ بالإمكان أن يضاف إلى كل التجارب السابقة النظر في مروياته، لأنها أشبه ما تكون بالمرآة التي من خلالها يمكن رصد سيرة الراوي في ميدان روايته، والكشف من مقدرته التي جبل عليها، حفظاً وسعة، وتخصصاً، ومكنة زماناً ومكاناً، وشيوخاً، وموطناً، ومشاركة، وتفرداً إلى آخره ممّا يمكن ذكره في هذا السياق، وعلى نحو لا نعتقد أنّ صاحب علم، أو ناقل علم على الأصح، -إن لم يكن عالماً- قد حظي بهذه الدرجة من العناية والاهتمام كما هو الحال في رواة الحديث قديماً ولا حديثاً، الأمر الذي يؤكد مدى سعة أفق المحدثين، ومدى إدراكهم للكثير من المسائل التي لها كبير الأثر في التنشئة والتكوين، وصياغة الفكر، ممّا يعد في أزماننا من أهم قضايا البحث والنظر في علم النفس الاجتماعي على وجه العموم، وعلى الخصوص في حقّ الذين تربطهم منظومة فكرية، أو تعليمية، أو وظيفية.

وفي هذا السياق بمقدوري أن أضيف أيضاً تلك المؤثرات الأخرى التي تركت أثراً على أهلية الراوي، كالوظيفة التي استنفذت وقت الراوي، وحالت دون وصفه بتمام الضبط، أو مطلق الضبط، أو ربما تركت أثراً على عدالته، فقد ساء حفظ شريك القاضي بعدما ولي القضاء، وهو من هو، ومثله حفص بن غياث، وابن أبي ليلى، وابن شبرمة، وهؤلاء من كبار الأئمة[5] وكذا من اشتغل بالفقه، وهم عدد كبير، ومن اشتغل بسواها من العلوم فشغلته عن الحديث بسواه. ولما

5 الذهبي (محمّد بن أحمد)، ميزان الاعتدال، بطبعة الحلبي، ج٥٦٧/١، وج٢، ٣٣١، ٢٧٠، وابن حجر (أحمد بن علي)، التقريب، ت: محمّد عوامة، دار الرشيد، حلب، د.ط، ص٤٩٣.

سئل أبو داوود عن قيس بن الربيع، قال: سمعت أحمد بن حنبل قال: ولي قيس بن الربيع فلم يحمد، وذكر أن وكيعا كان لا يروى عن هشيم بن بشير الواسطي، لأنه يخالط السلطان، كما كان الجراح بن مليح على بيت المال، فإذا روى عنه ابنه وكيع قال: «ثنا أبي وسفيان، ثنا أبي وإسرائيل»، وما أقل ما أفرده، فضلاً أنّ بعضهم قد وصفه بسوء الخلق كقتيبة بن سعيد[6] وفي هذا بعد آخر يتعلق بالجانب السلوكي والأخلاقي للرواة.

المطلب الثاني: الأمانة والنزاهة، والدقة في الحكم على الرواة

لا شك أنّ منطلق النقاد في تتبعهم لرواة الحديث هو النصح لدين الله تعالى، وخاصة لسنّة رسوله، وما كان هذا شأنه فلا بد أن يكون القائم عليه في أقصى درجات الحذر في تناوله لوصف الرواة، خوفاً من الوقوع في المحذور الشرعيّ، سواء تعلق ذلك بتعديل الرواة أو تجريحهم، ومن ثمّ فإنّ سبيل كل ذلك هو التتبع الدقيق لحياة الراوي، وخاصة تلك التي من شأنها تحديد أهليته للرواية منذ بدء النشأة إلى الوفاة، أو سنة انقطاعه عن الرواية...

ولعلّ في قول بعض الأئمة النقاد ما يشعر بخطورة الأمر، ويحمل على صدق اللهجة، وشدة التحري وصولاً إلى كلمة سيكون لها ما بعدها في حقّ من قيلت فيه. يقول الإمام البخاري: «وإنّي لأرجو أن ألقى الله تعالى، وليس يحاسبني أنّي اغتبت أحداً»[7] قال هذا مع أنّ كتابه التاريخ الكبير مصنف لغايات البحث في الرواة وبيان أحوالهم، لكنّ القارئ له يدرك أنّه كتاب له خصوصية في المنهج، بحيث كان البخاري –رحمه الله– غاية في الاحتياط في وصف الرواة فيه، واهتمّ كثيراً بالقضايا التي تشهد بلسان حالها ومقالها على وصف الراوي، بالنظر إلى ما ذكره من شواهد دالة على المراد، وقلّ كلامه في الرواة بشكل واضح، وكأنّه يريد أن يوصل للقارئ وصفاً دقيقاً دون صراحة في القول، وإن صرح أحياناً، وإن كان لم يمنعه ذلك من الصراحة في القول أحياناً، ولكن بلغة غاية في السمّو والرفعة. والذي يقارن هذا التاريخ بالجرح والتعديل لابن أبي حاتم يدرك الفرق الكبير بين الكتابين مع أنّ مادة الكتابين واحدة، بالنظر إلى التراجم التي لا تكاد تختلف في الكتابين.

---

6 الأجرى (أبو عبيد محمّد بن علي بن عثمان)، السؤالات لأبي داود السجستاني، طبع المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، دار الرسالة، ط(١)، ١٩٧٩م، ص١١٨، ١٣٢-١٣٤.

7 الخطيب (أحمد بن علي)، تاريخ بغداد، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، د.ط، ج١٣/٢.

بينما نجد أنّ ابن أبي حاتم الرازي قد استطرد في ذكر من روى عنهم، ومن روى عنه، ومن ضعفه من أئمّة النقد بطريق التصريح لا التلميح، حيث قال:»محمّد بن ثابت بن أسلم البنانى

ومن ذلك على سبيل التمثيل سعد بن طريف، فهو من التراجم المشتركة بين البخاري وابن أبي حاتم الرازي مع وجود الفارق بينهما في طريقة العرض والحكم على الرواة، حيث قال فيه البخاري: «الاسكاف الكوفى، عن الاصبغ بن نباتة، ليس بالقوي عندهم، قال ابن معين: «ليس بشئ»[8]. وقال فيه ابن أبي حاتم: «سعد بن طريف الاسكاف الكوفى، روى عن شقيق ابن سلمة، وعمير بن مامون، وعكرمة، والأصبغ بن نباتة، روى عنه إسرائيل، ومندل، ومصعب بن سلام، سمعت أبي يقول ذلك.حدثنا عبد الرحمن قال: قرئ على العباس بن محمّد الدوري عن يحيى بن معين أنّه قال: «لا يحل لاحد أن يروى عن سعد بن طريف».حدثنا عبد الرحمن نا محمد بن إبراهيم قال: سمعت عمرو بن على يقول: «سعد بن طريف الاسكاف كوفى ضعيف الحديث». سمعت أبي يقول: «سعد بن طريف منكر الحديث ضعيف الحديث متروك الحديث». حدثنا عبد الرحمن قال: سئل أبو زرعة عن سعد بن طريف، فقال: «كوفى ليّن».[9]

ومن الطبيعي أن يقول غير البخاري مثل ما قال، إذ الكل يصدر من مشكاة واحدة، حيث يقول الشافعي للمزني تلميذه المعروف وقد قال في حقّ بعضهم كذاب، قال: «اكس ألفاظك أحسنها، لا تقل كذاب، ولكن قل: «ليس بشيء».[10]

أقول: هذا يشمل السمة العامة لنقاد الحديث، لكن الذي ينبغي ذكره أنّ من الأهمية بمكان وصف الراوي بما فيه، وحري بالكذاب أن يوصف بذلك، وسيئ الحفظ، وكثير الوهم وقليله بما يشعر بأهليته للرواية، بمعنى أنّ بعض النقاد إن وصف بأعلى درجات الأدب، وربما كلَّف اللغة غير مقاصدها تنزيهاً للسانه، فلا يعني أنّ وصف الرواة بما فيهم زلة لسان، كلا، ومن يتتبع مقاصد النقاد يدرك درجة الحرج عند هؤلاء، ولولا الضرورة ما قالوا الذي قالوه، ولّما قيل لابن أبي حاتم، وهو يحدث بالجرح والتعديل في بغداد: «إنّكم لتطعنون في حقّ أقوام لعلهم قد حطوا رحالهم في الجنّة من مائتي سنة، فما زال الرجل يكررها وهو يبكي ويستعيد الحكاية».[11]

8 المصدر نفسه، ج٤، ٥٩.

9 المصدر نفسه، ج٤، ٨٧.

10 السخاوي (شمس الدين محمّد بن عبد الرحمن)، الإعلان بالتوبيخ لمن ذمّ التاريخ، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ط، ١٩٧٩م، ص٦٩.

11 الذهبي، تذكرة الحفاظ، ٨٣١/٣.

وأمّا الدقة في البحث والحكم، فهو أثر لتلك الأمانة، إذ الحكم على الراوي فرع التصور له، وهذا لا يكون بدون معرفة تامّة أو أقرب ما تكون، ومن الشواهد الكثيرة الدالة على ذلك، جرح وكيع بن الجراح لأبيه، وهو ضمناً، وجرح علي بن المديني لابنه كذلك، وبلغة صريحة حين قال: «إنّه الدين، إنّه ضعيف» وأبي داود حين جرح ابنه عبد الله، وزيد ابن أبي أنيسة حين جرح أخاه وقال: «لا تأخذوا عنه» وغير ذلك كثير.[12]

ومن أحكامهم الدالة على تلك الدقة، وهي أكثر من الحصر، قول ابن معين في ليث ابن أبي سليم: «عامّة شيوخه لا يعرفون»، إشارة إلى تضعيفه، وقوله في فراس المكتب: م»ا أنكرت من حديثه إلا حديث الاستبراء»، إشارة إلى توثيقه، وقول أبي داود في العوام بن حمزة: «وما نعرف له حديثا منكراً»، وقول بندار في محمّد بن الحارث الحارثي: «ما في قلبي منه شيء، البلية من ابن البيلماني»[13]، وفي هذا إشارة إلى توثيقهما ولو في الجملة، ومن شواهدهم على نزاهة القول: قول أبي داوود السجستاني في عمرو بن ثابت: «وهو المشئوم، ليس حديثه يشبه حديث الشيعة»، ثمّ قول: «إنّ أحاديثه مستقيمة»[14] ناهيك عن دقة الوصف بما تقتضيه دلالة الصياغة أو الكلمة، بل والمصطلح المستخدم في بيان أهلية الرواة، كقولهم: «فلان منكر الحديث»، «وله مناكير»، «ويروى المناكير»، فهذه المصطلحات وإن أتت بياناً لحالة من حالات الضعف للراوي، إلا أنّها متفاوتة إلى حد كبير فيما بينها، وكل منها في مرتبة من مراتب التجريح، ومثل هذا كثير....، كل هذا الذي ذكرته كان طابعة النزاهة والتجرد، خدمة لحديث رسول الله –صلى الله عليه وسلم–، والأمثلة أكثر من الحصر.

المطلب الثالث: الجرأة في القول، وبيان الرأي

لا شك أنّ للبيئة الفكرية أثر كبير في تشكيل القناعات، وترسيخ المفاهيم، وتوليد الدوافع الكفيلة بديمومة الثبات على الثوابت، وعدم القبول بالمهادنة وأوساط الحلول، وفي تقديري لم تبلغ مدرسة من المدارس الفكرية والمنهجية ما بلغته مدرسة المحدثين في هذا الشأن؛ وذلك لجملة اعتبارات، منها أنّ المحدثين أكثر النّاس نظراً في حديث المصطفى –صلى الله عليه وسلم–،

12 السخاوي، الإعلان، ٦٩، مسلم بن الحجاج، مقدمة الصحيح، ت: محمّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط(١)، ج٢/٢٧.

13 انظر الأقوال السابقة في الأجرى السؤالات، ١٨٢/٣، ١٦٠، ٢٦١، ٢٧٣.

14 ابن أبي حاتم، مقدمة الجرح والتعديل، ص٦٥.

فاكتسبوا بذلك من نور النبوة ما لم يتيسر لغيرهم، من حيث البحث على الحقّ، والحرص على تدعيمه، والدفاع عنه، من خلال ما تجسد لهم من سيرة المصطفى عليه الصلاة والسلام في واقع الحياة، فكانوا بذلك أبعد النّاس عن الشهرة، وأقل النّاس طمعاً في الحياة، وأندر النّاس حرصاً على الخلاف الذي من شأنه البحث عن الذات، فلم يزل هذا الحس بالقوة والاعتزاز بالسنّة، واللواذ بها كركن شديد، ولم يزل المحدثون يورثون هذا الميراث جيلاً بعد جيل، فكانوا بذلك أكثر من غيرهم صلابة، من خلال تجربة هي أكثر عمقاً، قوامها التأسي برسول الله –صلى الله عليه وسلم–، حتى بات الناقد يشكل أمّة بحد ذاته، وهذا يصدق على كثيرين، لا حصر لهم في كل جيل...

إنّني أتكلم عن نقاد الحديث وعلمائه، ممن مثلوا دعائم منهج البحث في الحديث ورواته، وليس عن أولئك الرواة المجهولين والعابثين ممّن قلت درايتهم أو بضاعتهم في رواية الحديث، من المتروكين والوضاعين، ممّن استعدى الآخرين على المحدثين، فهؤلاء وأمثالهم هم الذين كانوا ميدان البحث والنظر من قبل النقاد وأهل البصر منهم.

إنّ قوماً هذا هو شأنهم ما كانوا ليسكتوا عن بيان حقّ، نصرة للسنّة، وما كانوا ليهادنوا أحداً على حساب سنّة نبيهم، ولو كان من ذوي السلطان، وهذا ما حملهم على التحذير من كل ما من شأنه أن يكون سبيلاً إلى الطعن في الراوي من جهة عدالته خاصة، فلم يقبل البعض منهم حديث من يخالط السلطان، وإن علت مكانته، ولا من يقبل هديته، ولا من يأخذ الأجرة على التحديث، وغير ذلك ممّا يشعر بضعف العزيمة، ولين العريكة التي ربما أفضت إلى التشكيك في العدالة، والتردد في المصداقية.[15]

ثمّ إنّ هناك من أصحاب الهوى، والطامعين في الدنيا وشهواتها، والمارقين ما يدفع إلى ضرورة بيان حالهم، فضلاً عمّا قد يعتري الإنسان من لوازم الضعف البشرية من نسيان، وغفلة وما شابه ذلك. ومن الشواهد على ذلك ما أسلفت به سابقاً من كلام بعض الأئمة في الجراح بن مليح، وأضيف هنا أيضاً: تجريح زيد بن أنيسة لأخيه حين قال: «لا تأخذوا عن أخي المذكور كذاب»،[16] وكم كان شعبة صريحاً في هذا لمّا قال: «لو حابيت أحداً حابيت هشام بن حسان، وكان قريبه، ولم يكن يحفظ».[17]

15 الخطيب، الجامع لأخلاق الراوي، ج١/٥٦٤-٥٧٢.
16 السخاوي، الإعلان بالتوبيخ، ص٦٦.
17 المصدر نفسه، ص٦٦.

وإنّني هنا أتكلم عن الجرأة التي باعثها الحق دون سواه، لأنّ الجرأة إن كان باعثها البحث عن الذات أو الوقيعة في الآخرين، فهذه وإن وجدناها عند بعضهم، وخاصة عند المتأخرين من بعضهم فهي بحمد الله قليلة، ولم يعر العلماء أقوال هؤلاء كبير نظر، كما جرى للحافظين عفان بن مسلم، وأبي نعيم الفضل بن دكين، وهم من قدماء النقاد، وكذا الحال في حق الإمامين أبي شامة، ومحمّد بن موسى بن سند، وهما من المتأخرين، فمن لوحظ أنّ الوقيعة في أهل العلم كانت من همومه، أو من شواغل ذهنه، اعرض أهل العلم عن أقواله، وتجنبوا تصانيفه، وكم من جلب لنفسه العنت والشقاء بسبب ذلك.[18]

المطلب الرابع: الأدب الجمّ مع الإجمال في التعديل ، والتفصيل في الجرح

لعلّي قد أشرت إلى شواهد من ذلك فيما سبقت الإشارة إليه، لكن هذه المسالة إنّما ذكرتها في نقطة خاصة بها تأكيداً على وجودها، وأنّها مثلت سمة بارزة في أقوال النقاد، وخاصة في مجال الجرح؛ خشية الوقوع في المحذور والمجازفة، والافتئات والعدوان دون أن يشعر، والاكتفاء بالقدر الدال على بيان الحال دون زيادة، والمعرفة بمقادير الرواة ومراتبهم.

المطلب الخامس: الواقعية والموضوعيّة في الحكم

والمقصود بذلك هو التأكيد على أنّ أحكام النقاد في الغالب إنّما تصدر من معايشة حقيقية لحال الرواة، وأنّ هذه الأحكام هي ثمرة تصور حقيقي، ولم يكن للهوى فيه أي مدخل، سواء أكان ذلك لصالح الراوي أم خلافه، إذ الموضوع في جملته محكوم بطاعة الله تعالى، والنصح لرسوله –صلى الله عليه وسلم–، ومن كان هذا همه فهو أحرص ما يكون على إصابة الحقّ فيما يقول، صحيح أنّ بعض النقاد قد وصف بالتحامل أحياناً، وهذا ممّا لا ينفك عنه البشر، إذ درجة القناعة، وطرق التعبير تختلف من ناقد لآخر، لكنّ جمهور النقاد يدركون هذا الملحظ ويدركون خطورته، وهم من أزال اللبس فيه، حين ذكروا تفريط البعض على بعض الرواة في جانب دون سواه، لاعتبارات غالباً ما ارتبطت بمخالفة المعتقد أو ما شابهه، فمن لم يره البعض محل نزاع، أمكن التوسط فيه.

فالموضوعية بأبعادها المختلفة، من حيث المنطلق، والمنهج كانت حاضرة تمام الحضور في أحكام النقاد، فلا هوى، ولا حكم بدون إدراك لواقع الراوي، ولا ذكر لجانب دون سواه كان

18 السخاوي، الإعلان بالتوبيخ، ص ٥٨–٦٠.

يلزم ذكره، فالتجرد كان سمة بارزة في النقد للرواة من خلال ذكر الشواهد اللازمة لذلك في حق كل راوٍ، والمتمّعن في كتب الجرح والتعديل يلحظ ذلك، ومن الكتب التي هي في ذاتها معالم كبيرة، لا مجرد شواهد على هذا كتاب ابن حبان المجروحين في الضعفاء والمتروكين، وكتاب ابن عدي المسمّى بالكامل في ضعفاء الرجال، وذكرت هنا المجروحين والضعفاء؛ لأنّهم أحوج النّاس إلى إنصافهم ممّا هو الحال عليه عند الثقات، وهذا لا يعني أنّ هناك ثمّة محاباة لبعضهم، فحاشا وكلا، والتجاوز في الطعن في الراوي بهدف صون الدين هو أخف في تقديري من حيث الضرر من المحاباة في التوثيق، بالنظر إلى ما يترتب على ذلك من عبث في تقدير ما تصان به السنّة النبوية.

وقد ضرب لنا بعضهم من الأمثلة أروعها في ذلك، كما سلف عن ابن المديني، ووكيع، وأبي داود في حقّ أقرب النّاس إليهم، وفعل هذا كثيرون، وممّن عرفناه فعل ذلك من المتأخرين تجريح الإمام الذهبي لابنه، ومثل ذلك كثير كثر[19]. يقول السخاوي فيما سبق طرحه قولاً عظيماً جامعاً ومعبراً: «فمن لم يأنس في نفسه القدرة على أداء هذا الواجب، بأن لم يجتمع فيه صفات العلم والتقوى والورع، وتجنب العصبيّة، ومعرفة أسباب الجرح والتزكية، فالأولى به التنحي، وإخلاء المجال لأهله، إذ من تلك صفته لا يقبل منه الجرح ولا التزكية».[20]

المطلب السادس: العناية بالبعد الأخلاقي

والحقّ أنّ هذا البعد هو أحد أبعاد موضوع العدالة، ومن الجدير بالذكر أنّ المحدثين قد راعوا أثر العدالة — الذي هو الصدق، باعتباره مقصد العدالة في مجال الرواية- أكثر من تشبثهم بحدّ العدالة ذاتها، ولو كان الأخير هو مقصدهم لردوا أحاديث من اتهم ببدعة كالخوارج والقدرية والشيعة وسواهم؛ لأنّ هؤلاء في نظر المحدثين لم تكتمل عدالتهم على الوجه المطلوب، فكان من الأجدر ظاهراً ترك مروياتهم، لكن المتتبع لصنيع المحدثين يرى موضوعية القوم، وأنّ همّهم المتمثل بصون السنّة أكبر من الطعن في الآخرين باسم السنّة، وخاصة في حقّ من تأكد القوم من ديانته، وصلاحه، الأمر الذي حمله على الصدق في الرواية، فكان جديراً بالرضى والقبول.

19 السخاوي (شمس الدين محمّد بن عبد الرحمن)، فتح المغيب شرح ألفية الحديث، ت: عبد الرحمن الأعظمي، المطبعة السلفية، د.ط، ج١/٦٦.

20 المصدر نفسه، ج٣/ ٣١٦.

ومن اللافت للنظر أيضاً أنّ المحدثين لم يتناولوا تقسيم طبقات المحدثين بناء على درجة التدين، أو ما عبّروا عنه بالعدالة، وذلك لأنّ أعز ما يملكه الإنسان هي عدالته، والنيل من كل مقدرات الإنسان أهون عليه من النيل من كرامته، ولو أنهم قالوا فلان أعدل من فلان، وكان الاثنان عدلين، لكنَّ احدهما أقوى في تدينه من الأخر، لكان في ذلك جرحاً، وفيه من خدش المشاعر ما فيه، فالذي كان يعنيهم هو ذلك القدر من العدالة، ولو في حدوده الدنيا، بحيث يكفل ذلك التصديق بما يرويه، وهذا على خلاف الضبط، ممّا لا يجد الإنسان فيه أدنى حرج حين يقول: «فلان أضبط من فلان»، أو «أثبت منه»، وفي تقديري هذا بعد أخلاقي لا ينبغي إغفاله.

المبحث الثاني

سمات المنهج النقدي في بيان سلامة المروي

من المعروف أنّ المنهج النقدي عند المحدثين هو أهمّ وأوسع ممّا سبقت الإشارة إليه، ولعلّ بعض من قصر به تصوره للأمور يرى أنّ عامّة مظاهر النقد إنّما كانت موجهة لرواة الحديث، بالنظر إلى كثرة المؤلفات التي عالجت موضوع الرواة، ومتعلقات جرحهم وتعديلهم، فالناظر في كتب تاريخ الرجال عامّة، والجرح والتعديل خاصة، بل وما هو أكثر خصوصية ككتب المرسلين، والمختلطين، والمدلسين، وما شابه ذلك ربما خيل إليه في ظل تلك الكثرة أنّ هذا هو جلّ مظاهر النقد، ولم يبق سوى ذلك إلا القليل القليل...، وهذا ما حمل كثيرين على القول بأنّ جلّ النقد عند أهل الحديث إنّما كان موجهاً للنقد الخارجي، أيّ ذلك المتعلق بالأسانيد ورواتها، بحيث لم يحظ نقد المتون ومتعلقاته بالنقد الكافي للحكم بصلاحية الرواية بشكل شمولي، يجعل الإنسان أكثر طمأنينة إلى ذلك الحكم، وهذا الزعم ردده كثيرون، قديماً كالمعتزلة، وتابعهم المستشرقون، ولم يزل مثل هذا الزعم قائماً حتى من أقوام لا صلة لهم بعلم الحديث، ممّن يصفون أنفسهم بالعقلانيين أو الحداثيين، أو الأكثر انفتاحاً، وأوسع أفقاً من أولئك الأصوليين الذي يقدسون النصوص، دون التفات إلى ما قد يكون فيها من وجوه الضعف...

والحقّ أنّ من جهل شيئاً عاده، ولو عرفوا حقيقة علماء الحديث من حيث تكوينهم الفكري، وطريق البحث المنهجي الذي سلكوه، لأدركوا أنّ زعماً من هذا القبيل لا يحسن ذكره، وهذا في حقّ من حسنت نيته من أولئك، أمّا صاحب الهوى الذي لا همّ له إلا الطعن، والوقوع

في أعراض الآخرين، فمثله لا يحسن الرد عليه ، ولكن يحسن في هذا المقام التنويه إلى أنّ نقد المتون هو الأسبق إلى الوجود تاريخاً، والنظر في الأسانيد إنّما دعت إليه الحاجة، بهدف صون المتون والتحقق منها، ومن يمعن النظر فيما أوجده العلماء من علوم المصطلح، يدرك أنّ نصف تلك العلوم قائمة على نقد المتون سواء أكان ذلك على سبيل الاستقلال، كما هو في مختلف الحديث، والناسخ والمنسوخ، وغريب الحديث، أو الاشتراك مع الأسانيد كما هو في الإدراج، أو القلب، أو الشذوذ، أو العلة.

المطلب الأول: العناية بالبعد الإحصائي في مجال الدرس الحديثي

واقصد بالدرس الحديثي أيّ البحث والنظر في مجالات درس الأسانيد والمتون، بل إنّ حاجة المتون إلى مثل هذا أحوج من الأسانيد إلى ذاتها. وأمّا الإحصاء فأعني به تلك العمليات الرياضية والحسابية التي عمد المحدثون إلى استخدامها، واعتماد لغة الأرقام فيها بهدف الوصول إلى المعرفة كما هي في واقع البحث عند المحدثين، وكان قوام المسالة جمع مرويات الراوي الواحد، أو جمع مرويات الحديث الواحد، بهدف الوصول إلى نتيجة علمية قد يكون لها آثارها الهامّة في مجال العلم والمعرفة بالحديث، من حيث كونه دليلاً شرعياً في الأصل، وما هي درجة الوثاقة به، وهل يفيد علماً يقينياً أم مجرد علم ولو ظناً، وهل يمكن الاعتماد عليه في مجال دون مجال، أم أنّه يصلح للاحتجاج به في كل مسائل الدين عقيدة وشريعة؟!

وهنا لا بد من مزيد توضيح فأقول: إنّ جمع مرويات الراوي الواحد تسهم إلى حد كبير في تحديد درجة الوثاقة به، وبنوعية الأحاديث التي كانت محل اهتمامه، وما إذا كان قد تفرد ببعض الأحاديث دون سواه، ومدى عنايته بالرواية جملة وتفصيلاً، وما له من عدد أحاديث، ويصدق هذا على الصحابة الكرام وسواهم، وإن كان للصحابة الكرام مزيد تقدير باعتبارهم الجسور الممتدة بين النّبي –صلى الله عليه وسلم– وبقية العالمين.

ومن الشواهد العمليّة على استخدام المحدثين للإحصاء في الحكم على الرواة بالوثاقة أو عدمها: الحوار والنقاش العلميّ الذي دار بين يحيى بن معين وإسماعيل ابن عليّة حول درجة مروياته للحديث، حيث سأل إسماعيل ابن معين كيف حديثي؟ قال: قلت: أنت مستقيم الحديث، فقال إسماعيل: وكيف علمتم ذاك؟ قال: قلت له: عارضنا بها أحاديث النّاس، فرأيناها

مستقيمة»[21]. وقد اعتمد هذا المنهج بكلّ وضوح ابن عديّ في كامله، وابن حبان في المجروحين له، وابن عديّ كما هو معروف ذكر بعضاً من تراجم كامله ممّن وصفوا بالضعف لا للقناعة بضعفهم، وإنّما ذكرهم دفاعاً عنهم من خلال ما توصل إليه من قناعات مغايرة لقناعات غيره، كثمرة لجهد بحثيّ استقرائيّ جاد، وعلى سبيل المثال، فإنّه قال في ترجمة أشعث بن عبد الرحمن بن زبيد: «... له أحاديث، ولم أر في متون أحاديثه شيئاً منكراً، ولم أجد في حديثه كلاماً إلا عن النسائي، وعندي أنّ النسائي أفرط في أمره، فقد تبحرت حديثه مقدار ما له، فلم أر له حديثاً منكراً»،[22] لكنّه لمّا ذكر إبراهيم بن البراء قال: «وإبراهيم هذا أحاديثه التي ذكرتها، والتي لم أذكرها كلها مناكير موضوعة، ومن اعتبر حديثه علم أنّه ضعيف جداً، وهو متروك الحديث»[23] بمعنى أنّه استدل على ضعف المذكور من خلال روايته، ومقارنتها بروايات الآخرين.

وابن حبان سلك المسلك ذاته في على الرواة من خلال سبر رواياتهمم ومقارنتها بروايات غيره من الرواة الثقات، وعنده من هذا القبيل كثير، بل عامّة أحكامه مبنيّة على هذا الأساس، وسأكتفي بما ذكره في حكمه على ابن لهيعة، حيث قال: «قد سبرت أخبار ابن لهيعة من روايات المتقدمين والمتأخرين عنه، فرأيت التخليط في رواية المتأخرين عنه موجوداً، وما لا أصل من رواية المتقدمين كثيراً، فرجعت إلى الاعتبار فرأيته كان يدلس عن أقوام ضعفى (ضعفاء) عن أقوام رآهم ابن لهيعة ثقات، فالتزقت تللك الموضوعات».[24]

وممّا يشهد على اهتمام المحدثين بهذه العمليّة الدقيقة: إحصاؤهم عدة ما للراوي من أحاديث، إذ الإكثار من الرواية دليل نشاط، وحرص وعناية، خلافاً لمن لم يعرف بذلك بين أهل الشأن، كأن يروي الحديث أو الاثنين...، فلم يروي عنه بالتالي إلا الواحد أو الاثنان، فمثل هؤلاء لا يخرجون عن حدّ الجهالة سواء أكانت جهالة عين، أو جهالة حال، وخاصة حين لا نجد من العلماء المعروفين من ذكرهم بتوثيق أو نحوه، ومثل هؤلاء لا ينشط العلماء للاحتجاج بحديثهم أو الاستدلال به، ومن الأمثلة على ذلك: لمّا ذكر ابن حبان خصيب بن جحدر البصري قال

21 ابن معين (يحيى بن معين)، التاريخ، ت: أحمد نور سيف، مركز البحث العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، ط(١)، ١٩٧٩م، ج٦٨/١.

22 ابن عدي (عبد الله بن عدي)، الكامل في الضعفاء، دار الفكر، بيروت، ط(٣)، ١٩٨٥م، ج٢٧٩/١.

23 المصدر نفسه، ج٢٦٣/١.

24 ابن حبان، المجروحين، ج١٢/٢.

بعد أن ذكر موجب ضعفه: «كان عنده ثلاثة عشر حديثاً فقط»،[25] ثمّ لمّا ذكر الحسن بن عليّ الأزدي بيّن أهميّة السبر لأحاديث الرواة قائلاً: «يروي عن مالك، وغيره من الثقات، ويضع عليهم...، وهذا شيخ لا يكاد يعرفه إلا أصحاب الحديث لخفائه، ولكنّي ذكرته لئلا يغتر بروايته من كتب الحديث، ولم يسبر أخباره.[26]

وممّن عُرف بالإحصاء من المحدثين أيضاً ابن عديّ، وهذا ظاهر لكلّ من يتمعن كتابه الكامل في الضعفاء، ومن شواهد ذلك قوله في ترجمة أشرس الزياتي: «وهذا لا أعرف له من الرواية إلا أقلّ من عشرة أحاديث»،[27] وهذا في كتابه كثير. كما يسهم الإحصاء وبشكل أكثر وضوحاً في تحديد الغريب من الحديث، والمشهور والمتواتر والعزيز، ولكل ذلك أهمية بالغة عند المحدثين، وبه يعرف الشذوذ والنكارة وباقي ما تبقى من مسائل العلل.

كما كشف هذا الحصر للمرويات أنّ هناك أحاديث كان عدد رواتها قد وصل إلى الثلاثة فأكثر في كلّ جيل، وهو ما سمّاه المحدثون في اصطلاحهم مشهوراً، ولعلّ من أهمّ نتائج هذا الإحصاء للمرويات على الوجه المذكور هو خروج المحدثين بنوع من الحديث له خصوصياته، وهو المتواتر، حيث تأكد للعلماء من جراء هذا الإحصاء أنّ هناك عدداً غير قليل من الأحاديث التي قطع العلماء صحة نسبتها للنّبي –صلى الله عليه وسلم–، وقد كان لمثل هذه النتائج آثاراً هامّة بالنظر إلى مدى اعتماد الأحاديث ذاتها كأدلة شرعيّة مقطوع بها، أو على سبيل غلبة الظنّ. ولولا أنّ لهذه المسالة ارتباطاً بمسألة أقرب آثرت مجتهداً إفرادها بنقطة خاصة، ولها كثير صلة بما نحن فيه – أعني العناية بالسبر والتقسيم– لاستطردت في هذا الموضوع، ولعلّي أجد نفسي هناك أكثر بسطاً ونشاطاً مع ما في المسالتين من كبير تقارب.

المطلب الثاني: العناية بالبعد الزماني والمكاني

إنّ من يتمعن صنيع المحدثين، وطريقة تناولهم لكثير من قضايا الحديث، وخاصة فيما يتعلق بقضايا النقد، سواء تعلقت بالرواة جرحاً أو تعديلاً، أو بالمرويات بحثاً عن سلامتها، أو ما قد يعتريها من خلل، وكشف ما فيها من علل يرى أهمية الزمان والمكان في ميادين البحث هذه.

وما يمكن الإشارة إليه في هذا الموضوع، عناية المحدثين بالزمان من حيث كونه ضابطاً زمنياً

25 ابن حبان، المجروحون، ج١/٢٨٣.
26 المصدر نفسه، ج١/٢٤٠.
27 ابن عدي، الكامل، ج١/٤٣٣.

يمكن الاستعانة به في الكشف عن أحوال الرواة ومروياتهم، فمولد الراوي، وبدء طلبه الحديث، ومن أول شيوخه، ومن آخرهم وفاة، ومن أول من أخذ منه ومن تأخر، ومتى ابتدأ الرحلة، والى أيّ البلدان، ومتى كان دخوله هذه البلدة أو تلك، ومن شيوخه فيها، ومتى خرج منها، وهل اعتراه ضعف في ذاكرته بمعنى هل اختلط؟ وإن كان فمتى كان؟ وهل كان ذلك اختلاطاً مطبقاً؟ أم كان في حدود زمنية معروفة؟ ومن أخذ عنه قبل وبعد اختلاطه، ومتى كانت وفاته، وهل كان ممّن عمرّ أم لا؟... كل هذه أسئلة مهمّة في مجال معرفة ضبط الرواة، وبيان علل أحاديثهم، ويكفي أن أشير إلى قول حفص بن غياث تأكيداً على مثل هذا حين قال: «إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسِنِيْن»[28] أيّ مقارنة سنة ولادة الراوي بسنة وفاة شيخه؛ للتأكد من مدى أهليّة الراوي للسماع من هذا الشيخ أو ذاك، ومن ذلك أيضاً: «ما ادعاه عبد الله بن إسحاق الكرماني، وهو متهم، من سماعه لمحمّد بن أبي يعقوب، فسأله الحافظ أبو علي النيسابوري عن مولده، فذكر أنّه ولد سنة إحدى وخمسين ومائتين، فقال له الحافظ: مات محمّد بن أبي يعقوب قبل أن تولد بتسع سنسن فاعلمه»،[29] ولّما ادعى مأمون بن أحمد الهروي أنّه سمع من هشام بن عمّار، فسأله ابن حبان متى دخلت الشام؟ قال: سنة خمسين ومائتين، فقال ابن حبان: «فإنّ هشاماً الذي تروي عنه مات سنة خمس وأربعين ومائتين»،[30] وهذا بطبيعة الحال في حقّ من يزعم لقاء قوم لم يتيسر له الرواية عنهم. ومن الواضح أنّ موضوع الاتصال، أو الانقطاع كان من مهمّات علم الحديث، فكان للزمان والمكان دور بالغ الأهميّة في الكشف عنه وجوداً أو عدماً، بل حمل هذا علماء الحديث على وضع علوم عالجت كثيراً من مسائل الحديث المتعلقة بهذين العاملين المهمين في تحديد بعض العلوم الخاصة بالرواة.

فعلم الطبقات من هذه العلوم، وهو معنيّ بطبقات الرواة، وتحديد أجيالهم، وعلم السابق واللاحق كذلك، توكيداً على أهميّة الاتصال وجوداً أو نفياً، ومثله علم الوفيات، وفيه كتب مصنفة لا تخفى على أحد له دراية بهذا العلم، وعلم الرحلات في طلب العلم، والحرص على علو الأسانيد الذي هو أشبه ما يكون باختصار للزمن، بغية تقليل علل الأسانيد، وما قد ينجم عن طولها من مخاطر، ولعلّ من المهمّ أن اذكّر هنا بعلم الناسخ والمنسوخ كعلم قائم بذاته قوامه

28 الخطيب البغدادي (أحمد بن علي)، الكفاية في علم الرواية، ج١، ١١٩.
29 الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي، ج١/٢٠٠.
30 ابن حبان، المجروحين، ج٢/٣٨٣.

الزمن. وللمكان دور مهم في دراساته المحدثين وللغاية ذاتها، وكم من بلد فاقت شهرته شهرة غيره من البلدان في مجال خدمة حديث النّبي –صلى الله عليه وسلم–، خاصة تلك البلاد التي كان أهلها أكثر اشتغالاً بالحديث، وأكثر اتقاناً له من البعض الآخر، وهذا جعل تلك البلدان قبلة للرحالين تبعاً لذلك، وممّا قاله الحافظ عبد الرحمن بن مهدي، وهو من أهل الدراية حين سئل أيّ الحديث أصح؟ قال: «حديث أهل الحجاز، قيل له ثمّ من؟ قال: حديث أهل البصرة، ثمّ ذكر حديث أهل الكوفة، فلمّا سألوه عن أهل الشام نفض يده. ذكر ذلك الخطيب وزاد: وللمصريين روايات مستقيمة، إلا أنّها ليست بالكثيرة».[31]

وكم من خصوصية كانت لبلد دون سواه، فإذا كثر التدليس في أحاديث الكوفيين كوجه من وجوه العيب، فقد سلم حديث الحجازين من مثل هذا،[32] وقد يقال مثل ذلك في كل بلد، ولا أنس أن أُذكِّر بقول علي بن المديني في هذا الشأن: «لو ترك حديث الكوفيين للتشيع، وحديث البصريين للقدر لخربت الكتب»،[33] وهذا الاعتزاز بحمل أمانة الحديث، هو الذي دفع بكثير من الأئمة العظام التأليف في تاريخ الرواية والرواة في بلدانهم بما يعرف بكتب البلدان، كتاريخ بغداد، ودمشق، وبخارى وغيرها، لا عصبيّة، ولكن اعتزازاً بشرف الرواية وحملها. ولا يخف ما لهذه الكتب من أهميّة بالغة في مجال خدمة علم الحديث والدراية به، ولعلّي أذكّرِ فقط بدقة وأهميّة ما قد يرد فيها من معلومات، بالنظر إلي أنّ الرجل– واقصد هنا به المؤلف، وهم في العادة من كبار النقاد– أدرى بأهل بلده، تمشياً مع المثل القائل: أهل مكة أعرف بشعابها.[34]

وللرحلة في موضوعنا مدخل، لأهميّة اللقاء، إذ لا تكفي المعاصرة مع غلبه الظنّ عند بعضهم لثبوت اللقاء، كما هو حال الإمام البخاري،[35] إضافة إلى أهميّة التواصل بين علماء البلداون، وما قد يتركه ذلك من أثر في الثقافة الحديثية على وجه الخصوص

المطلب الثالث: السبر والمقارنة للمرويات

والحقيقة أنّ السبر بلغة التجربة عند المحدثين يعني البحث في غور المسألة – والمعني هنا

31 الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي، ج٢/٤٣٧.

32 الخطيب، الكفاية،١٢٩.

33 ابن رجب، شرح علل الترمذي، ج١، ٣٥٦.

34 اليوسي (الحسن بن مسعود بن محمد)، زهر الأكمّ في الأمثال والحكم، ت: د.محمّد حجي ود.محمّد الأخضر، الدار البيضاء، المغرب، ط(١)، ١٤٠١هـ، ج١، ٥٧.

35 ابن رجب، شرح علل الترمذي، ج١/١٩٥.

الرواية- أي جمع طرقها، وكلما كان ذلك على وجه الحصر والاستقراء التامّ- كان ذلك أنفع، بل قد يكون الحصر هو الكفيل بالوصول إلى المراد، ومن ثمّ إعمال قواعد الحديث المعتبرة في هذا الجمع، وتوظيف كل الطاقات الذهنية، في عملية الدرس أو الاختبار، بغية استخراج حقيقة الرواية وما عليه حالها، للتمكن من التعامل معها نفيا، أو إثباتاً، أو كشفاً عن عيب خفي، أو مظهر من مظاهر الوثاقة أو الضبط، أو بحثاً عن مشكلة تستدعي المعالجة على نحو لا تضيع فيه النصوص الحديثية لأدنى شبهة أو أتفه سبب. وهذا الجمع للمرويات والمقارنة بينها له من الأهميّة ما لا يخفى على من له دراية بهذا الشأن؛ لأنّ هذه الخطوات المتتابعة تمثل واحداً من أهمّ مناهج البحث عند المحدثين، إذ بذلك تتكشف الكثير من الحقائق، سواء أكان ذلك في مجال الحكم على الحديث، أم الراوي وخاصة عند مقارنة مروياتهم بمرويات الثقات، الذين هم أشبه بالميزان أو المعيار الذي تقدر به درجة ضبط الرواة.[36]

ومن الشواهد على ذلك: المنهج الذي سلكه الإمام مسلم في كتابه التمييز، وفي كتابه الصحيح أيضاً، فهو حينما كان يأتي في الصحيح بطرق الحديث الواحد بمتابعاته وشواهده في مكان واحد؛ إنّما كان يأتي بها للمقابلة بينها بما يفيد الوقوف على الاختلافات الواقعة بين متونها وأسانيدها، سواء أكان هذا الاختلاف بزيادة لفظة تفيد معنى جديداً أو حكماً جديداً، أو بزيادة راو في إحدى أسانيدها، أو غير ذلك. وأضيف هنا أنموذجاً من كتابه التمييز أبان فيه مسلم عن الوهم الواقع في متنه من خلال جمع طرقه والمقابلة بينها، وهو الخبر المنقول عن ابن عباس في مسألة مقام المأموم من الإمام في صلاة الجماعة إذا لم يكن معهما غيرهما.

قال مسلم وهو بصدد بيان الأخبار المنقولة على الوهم في متونها: حدثني الحسن الحلواني وعبد الله بن عبد الرّحمن الدارمي قالا: ثنا عبيد الله بن عبد المجيد ثنا كثير بن زيد حدثني يزيد بن أبي زياد عن كريب عن ابن عباس قال: «بتّ عند خالتي ميمونة، فاضطجع رسول الله-صلى الله عليه وسلم- في طول الوسادة، واضطجعت في عرضها، فقام رسول الله-صلى الله عليه وسلم- فتوضأ ونحن نيام، ثمّ قام فصلى، فقمت عن يمينه فجعلني عن يساره، فلمّا صلى، قلت يا رسول الله...» ، ثمّ قال: «وهذا خبر غلط غير محفوظ؛ لتتابع الأخبار الصحاح برواية الثقات على خلاف ذلك أنّ ابن عباس إنّما قام عن يسار رسول الله-صلى الله عليه وسلم-، فحوّله

36 مسلم بن الحجاج، التمييز، ت: مصطفى الأعظمي، مطبوعات جامعة الرياض، الرياض، د.ط، ص٢٠٩.

حتى أقامه عن يمينه، وكذلك سنّة رسول الله–صلى الله عليه وسلم– في سائر الأخبار عن ابن عباس أنّ الواحد مع الإمام يقوم عن يمين الإمام لا عن يساره، وسنذكر–إن شاء الله– رواية أصحاب كريب عن كريب عن ابن عباس، ثمّ نذكر بعد ذلك رواية سائر أصحاب ابن عباس عن ابن عباس بموافقتهم كريباً».[37]

والذي يظهر من كلام مسلم بخصوص علة هذا الخبر أنّ يزيد بن أبي زياد قد خالف أصحاب كريب الثقات، فقال في روايته: «فقمت عن يمينه فجعلني عن يساره». فوقع في علة القلب والإبدال؛ لأنّ الصحيح: فقمت عن يساره فجعلني عن يمينه، فهذه السنّة عن النّبي–صلى الله عليه وسلم–، ويزيد بن أبي زياد لا يقوى على مخالفة هذا الجمّ الغفير من أصحاب كريب الثقات، وسائر أصحاب ابن عباس ممّن وافقت رواياتهم روايات أصحاب كريب كما ذكر مسلم.

وهكذا استطاع مسلم برصده لطرق حديث ابن عباس من تحديد الوهم الواقع فيها، وهو القلب والإبدال، ومن المتسبب فيها، وهو يزيد بن أبي زياد، وإطلاق الحكم عليها بعدم صحتها والعمل بمقتضاها.

وهنا يأتي الحديث عن أهميّة الاعتبارات والشواهد لما تلعبه من دور في هذا المجال، وخاصة فيما يتعلق بالتأكد من سلامة المروي، أو تحديد موطن العلل في الرواية، ومن يتحمل من الرواة عبء المسؤولية، إضافة إلى ما في ذلك من تحديد درجة ذلك الخلل، وتحديد إمكانية الجبر له، وما يصلح له كجابر من بقية المرويات، وهذا ما حمل المحدثين على تقدير أهميّة المتابعات، وبيان مراتبها تامّة أو ناقصة، أو شاهداً، فكان كل ذلك محل عناية نقاد الحديث وأطباء العلل، ونظره عاجلة في كتب الحديث المشهورة، كالكتب الستة تشعرك بأهميّة كل ذلك، بل وأكثرها وضوحاً في هذا المعنى جامع الإمام الترمذي، وخاصة فيما يتعلق بالإشارة إلى الشواهد في نهاية كل باب من أبواب كتابة الجامع، حيث كان يختم الباب بقوله، وفي الباب عن فلان وفلان ويذكر من الصحابة الكرام عدداً لا باس به.

كما تجدر الإشارة إلى أهميّة الجمع والمقارنة للمرويات في بيان درجات أهليّة التلاميذ في الشيخ الواحد، ويحكم ذلك في العادة درجة الضبط وطول الملازمة، وهذا ما مكن من تصنيف

37 مسلم، التمييز، ص١٣٦.

طبقات الرواة، كما هو واضح في شرح العلل لابن رجب،[38] فضلاً عن أهميّة مثل هذا الكشف في بيان درجات التمكن للأحاديث عند مصنفي كتب الحديث، أو ما عبروا عنه بشروط الأئمة، وقد تناول ذلك الإمام الحازمي بشكل فيه تفصيل وبمقتضاه جعل البخاري في صحيحة أولاً ثمّ صحيح مسلم، ثمّ النسائي وهكذا...[39]

المطلب الرابع: التأكيد على أهميّة الثوابت كموازين نقدية

معروف أنّ نقد السنَّة قائم على موازين وضعها قائمون على الشأن الحديثي، وصولاً إلى تحديد المقبول بشروطه المعروفة، وانتهاء بمعرفة كل ما من شأنه تضعيف الحديث أو رده، وهذه لا شك قواعد اجتهادية، لكنّها في الوقت ذاته تورث العلم بصحة الخبر، وتطمئن إلى إلزامية العمل به، بمعنى أنّ هناك أحاديث قضى كل العلماء بصحتها، ومثل هذا قد يفيد القطع بالأصحيّة لإجماع علماء الشأن عليه، وهؤلاء يفيد إجماعهم العصمة بسلامة الرأي، ومثلهم لا يجمع على ضلالة، ولم يكشف لنا أحد خطأ القوم، ولو في حديث واحد ممّن يقبل رأيه في مثل هذا الأمر، وهذا يقال أيضاً في حقّ ما جزموا بأنّه من الكذب المختلق.

لكنّ الذين اختلفوا فيه إنّما كان لفقدان ما اشترطوه من شروط، وهذا لا يفضي بالضرورة إلى الحكم القاطع برد الحديث، فقد يكون الحديث صحيحاً في الواقع، وفي تقديري أنّ هذا هو الذي حمل بعض أهل العلم على قبول الضعيف المحتمل للجبر، وهذا يمثل منهج عامّة المصنفين في السنن، بل عامّة كتب الحديث باستثناء الصحيحين، وهذا ما عبروا عنه صراحة، حيث قالوا: شرط أصحاب السنّة الرواية عمّن لم يجمع على تركه،[40] وكم من حديث تبعاً لذلك اختلف فيه، وكم من حديث عملت الأمّة به وإن قضى عامّة أهل العلم بضعفه، ولا أقول وضعه[41] وأحسب أنّ هذه الأحاديث من حيث كثرتها تفوق الحصر.

أمّا الثوابت التي لم يكن لأحد مجالاً في تجاوزها، وأغلبها فيما يتعلق بضبط المتون، فأعني

38 ابن رجب، شرح علل الترمذي، ج٢، ٦٦٥-٧٣٢.

39 الحازمي (محمّد بن موسى)، شروط الأئمة الخمسة، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، ١٩٨٤م، ص٥٦-٦٠ .

40 السيوطي (عبد الرحمن بن أبي بكر)، تدريب الراوي، ت: عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثية، الرياض، 2011م، ج1/167.

41 مثل حديث معاذ حين أرسل إلى اليمن في شان الاجتهاد، وحديث يحمل هذا العلم من خلف عدوله، وحديث "إنّ الله أعطى لكل ذي حق حقه، فلا وصية لوارث"، وهي أحاديث مشهورة ومعروفة.

بها القران الكريم، وما صح أو تواتر من باب أولى من السنّة، وكذا ما ثبت تواتره بالتاريخ، إضافة إلى مقاصد الشريعة، فهذه أصول راسخة راعاها النقاد في درسهم للمرويات عند الحكم عليها قبولاً ورداً، والكلام هنا لأهل الفهم والدراية بالمقاصد من علماء الشأن، لا من ظنّ أنّ المقاصد محكومة بهوى بني الإنسان وميولهم ورغباتهم.

على أنّ هناك ثوابت أخرى لا تقل أهميّة عمّا ذكرناه، لكنّ ضابط الثبوتيّة فيها قد يكون مختلفاً فيه، فهي عند قوم ثابت، وعند آخرين متغير، وذلك يختلف باختلاف القناعة ببعض مظاهرها، فالكل لا يقبل بحديث يخالف حقيقة علمية لا شك فيها، لكن أيّ الحقائق العلمية هي التي تمتلك تلك الصفة؛ لهذا فإنّ كثيرين من النقاد يتحفظون على اعتبار الحقائق العلمية ضابطاً لسلامة النقل عن النّبي –صلى الله عليه وسلم–؛ وذلك لأنّ ما قد يتصوره البعض حقيقة علمية، قد لا يكون حاله عند آخرين، وما قد يكون كذلك عند عامّتهم في زمن ما قد لا يكون كذلك في زمن لاحق... لكنّ العلم الضروري البدهي الذي لا سبيل إلى تغيره من حقائق العلم هو ضابط لا شك فيه، وإن بقي الخلاف في تحديد مظاهره.

أقول: والذي حمل العلماء من النقاد على اعتماد كل هذه الثوابت، هو كون الأحاديث علوم نقلية، قد لا يسلَّم ببعضها، في ظل وجود مخالفة بعضها لما سبق أن ذكرته، ولاستحالة أن يكون الحديث من كلام النّبي –صلى الله عليه وسلم–، ممّا دفع علماء النقد إلى الاحتياط، وعلى نحو جعل مجرد تفرد الراوي بالرواية محلاً للشك الذي يلزمه الثبت وصولاً إلى الحقّ. ولا ريب أنّ درساً مثل هذا الموضوع من قبل المحدثين قد أفضى إلى الوقوف على حيثيات كثيرة، شكلت بالتالي علوماً باتت جزءاً لا يتجزأ من علم النقد الحديثي، فبات يعرف، التفرد، والمخالفة، والشذوذ، والنكارة والموضوع، والمحكم والمختلف، والمضطرب، وغيرها من علوم الحديث، فضلاً عمّا أدى إليه درس هذه أيضاً من علوم أخرى، لعلّ من أهمّها بيان أسباب الترجيح للأحاديث بعضها على بعض عند نفاذ الحيلة للجمع بين حديثين، أو عدم التأكد من وجود ناسخ أو منسوخ، وقد زادت تلك الوجوه على أزيد من خمسين وجهاً.[42]

المطلب الخامس: العناية بالسياق

لعلّ من المهم أن أذكِّر بأنّ علم المصطلح إنّما وجد لخدمة السنّة، أي متون الأحاديث

42 القاسمي (جلال الدين)، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(١)، ١٩٧٩م، ص٢١٥.

وألفاظها؛ لأنّها هي المعنية بكل هذا الجهد، ولولا ذلك لكان من السهل أن يقول قائل: إنّ في علم مصطلح الحديث من التفصيلات والبحث في دقائق الأمور ما يمكن معه القول: إنّه من باب لزوم ما لا يلزم، وتكلف قد لا يكون تحت بعض مفرداته كبير طائل، بالنظر إلى حجم الجهد المبذول فيه، وفي هذا بعض الوجاهة لولا ما كشف عنه هذا العلم، وقد بات علماً قائماً بذاته من حيث كونه يمثل منهجاً علمياً، وطريقة تفكير سبق المسلمون غيرهم في التقعيد والتنظير لها، في مجال تحقيق النصوص وتوثيقها، وما كان هذا شأنه فهو محل إعجاب وتقدير، فضلاً عن هذا العلم فقد بات بالإمكان استخدامه في توثيق نصوص العلوم الأخرى، كالتاريخ، واللغة، وبقية العلوم النقلية الأخرى.

وما أعنيه هنا التأكيد على فضل هذا العلم، لكن تبقى النصوص الحديثية هي محور البحث، ومحل الدرس، وفهم النّص فهماً سليماً ليس بالميسور لكل أحد، ولهذا وضع العلماء ضوابط منها، صحة الحديث أو قبوله في الجملة، وسلامة اللغة، والانسجام مع مقاصد الدين، وجمع النصوص الواردة في الموضوع الواحد معا، إضافة إلى ضوابط أخرى ليس هذا محل بحثها، لكنّ منها المعرفة بالسياق الذي ورد فيه النص.

ولهذا فإنّ من أهمّ دوافع النقد لمتون الأحاديث وجود ما يعارض بعضها بعضاً، ووجود ما يستحيل تصوره ممّا نسب إلى النّبي –صلى الله عليه وسلم– في بعضها، ووجود ما أشكل فهمه على البعض، الأمر الذي دفع بالمحدثين إلى وضع تلك الضوابط بحيث تجعل فهم النّص أكثر يسراً وأقرب منالاً، وأوفى بمقصد الشارع الحكيم.

والسياق هو مجموعة القرائن المقترنة بالألفاظ الدالة على مقصد المتكلم من كلامه السابق واللاحق،[43] لا شكّ أنّ للغة في هذا مدخل كبير، من حيث كونها قالب المعاني المقصودة، لكن يبقى للقرائن والظروف وملابسات الخبر دور كبير في توجيه الفهم المراد من النّبي –صلى الله عليه وسلم–، وهذا يعني أنّ أسباب ورود الحديث هي من الأهميّة بمكان في مثل هذا الموضوع، صحيح أنّ القاعدة العامّة تقول: «إنّ العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب»، لكنّ نصوصاً كثيرة لا سبيل إلى فهمها بمعزل عن سياقها العام، ولأنّ كثيراً منها قد ارتبط بسبب معين، أو خصوصية شخص ينبغي التنبه له، فكم من فهم غير سوي لكثير من النصوص لما اجتزئت من

43 ابن دقيق العيد (محمّد بن علي بن وهب)، أحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، دار المحقق للنشر والتوزيع، الرياض، د.ط، ج٢/٢١.

سياقها، وبمعزل عن محيطها، وهل ظهر ما ظهر من المتنطعين، والمفرطين، إلا في ظل فهم سقيم لكثر من النصوص، وقد عانى النّاس من ذلك.

لقد فهم بعضهم[44] من جزء حديث: «ومن كذب علي متعمّداً فليتبوأ مقعده من النّار» أنّ ذلك إنّما قيل بعد أن كذب بعضهم على النّبي –صلى الله عليه وسلم– في حياته، ولو أنّه نظر في سياق الحديث أوله وآخره. لوجد في الأمر فسحة لفهمه، وذلك أنّ الحديث يقول: «بلغوا عنّي ولو آية، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، ومن كذب عليّ متعمداً فليبوأ مقعده من النّار».[45] ففي الحديث نص على ضرورة التبليغ لدين الله، والكل قادر عليه، ثمّ أشار إلى مصدر قد يكون مقبولاً للرواية، وهي روايات أهل الكتاب، التي منها ما هو صحيح، ومنها ما هو غير صحيح، لكن على أن ينسب الكلام إليهم، ثمّ حذر النّبي –صلى الله عليه وسلم– أمّته من أن تقع فيما وقع فيه أهل الكتاب من التبديل والتحريف...، وليس في ذلك ما يدل على وجود الوضع في حياته عليه الصلاة والسلام.

وقد تبو اهمية هذا الموضوع بشكل اكثر وضوحا في احاديث العقائد والاحكام .

المبحث الثالث

سمات المنهج النقدي من حيث المنطلق والغاية

لعلّ فيما ذكرت من موضوعات ما يشكل قناعة لدى القارئ الكريم بمدى نزعة المحدثين إلى الخير، وصدورهم عنه، وشغفهم الشديد للبحث والنظر، وبذل ما في الوسع في سبيل خدمة السنّة النبوية توثيقاً، وبياناً، وتبليغاً للنّاس على النحو الذي يغلب على الظنّ أنّه يمثل مراد النّبي –صلى الله عليه وسلم–، وهنا قد يلاحظ مدى الإخلاص، والحرص على معرفة الحقّ، وما رافق ذلك من توفيق إلهي يشعر معها كل منصف أنّ سلامة المقصد، وسمّو الهدف، والحرص على بلوغ الغاية قد مثلت ركيزة العمل عند المحدثين، والأساس الذي حملهم على بلوغ ما بلغوه.

المطلب الأول: الانطلاق من سمّو الهدف

لعلّ مبعث النقد هو الانطلاق من ثوابت عند صاحبها، للقناعة بأنّ هذه الثوابت موازين تقاس الأمور بها، فنقاد الحديث سواء كان نقدهم للرواة أم المرويات لهم جملة ثوابت بمقتضاها

44 أحمد أمين، فجر الإسلام، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، د.ط، ١٩٧٥م، ص٢١١.

45 البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الانبياء، ج١٢٧٥/٣.

كانوا ينقدون ويميزون، ويصدرون أحكامهم، لكن بني البشر ليسوا بآلات صمّاء تصدر عنهم تلك الأحكام أو وجوه النقد دون أدنى تدخل يذكر، وهنا تتأتى موضوعية الناقد ومدى نزاهته، بعيداً عن هوى متبع، أو إساءة تقدير، فكم من رجل يرى أنّ الحقّ يعرف بالرجال، مع أنّ الحقّ في خلافه...، فبقدر ما يكون الناقد لا هدف له إلا بيان الحقّ، ولا شيء سواه، وفي ظل موازين منضبطة مضطردة، ورغبة في الوقوف على حقائق الأشياء، طلباً لحسن التوجيه لها... بقدر ما يكون أقدر على الوفاء بحقّ ما تناوله من مسائل النقد.

والذي يبدو أنّ مكمن الخطورة في عدة أمور، أهمّها الاختلاف بما يعتقد أنّه من الثوابت، والنزوع إلى التعصب للرأي، والرغبة في المراء والجدل، وحب الظهور، وغير ذلك كثير، وهذا ممّا وقف النّاس على أكثره عند المنتسبين لأهل العلم، فكم عاب أهل النزعة العقلية على حملة النصوص، ورواة الأخبار، كالذي جرى بين المتكلمين والمحدثين، كما يشهد بذلك التاريخ، وما صنيع ابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث إلا شاهد على ذلك، كما عاب الفقهاء على المحدثين قلة بضاعتهم في فقه المتون لما يروون، بل لا يكاد أهل صنعة إلا واعتزازهم بذاتهم يفوق ما عليه آخرون.

لكن يبقى السؤال، ما نصيب حظ النفس عند المحدثين في مسائل النقد؟ إنّ الدارس لواقع النقد بتفصيلاته عند المحدثين يدرك جيداً أنّ هؤلاء القوم إنّما كانوا ينشدون الله تعالى ورسوله -صلى الله عليه وسلم-، نصحاً للكتاب الكريم، والسنّة المشرفة، ولم يحملهم في نقد الرواة خاصة هدف ذاتي، إذ ليس هناك ثمّة مكاسب، ومن بدا منه شيء من هذا القبيل ردوه، ولذلك وضعوا من القواعد ما يكفل سلامة الأحاديث النبوية، فردوا قول كل متعصب، وتجاوزوا حدود الاختلاف في المذهب العقدي؛ لأنّه ربما كان أقرب تلك المنافذ لنزعات النفس، وإتباع الهوى، وحرصوا على بيان موجب النقد للتأكد من مدى سلامته، وبالتالي ردوا ما لا تطمئن النفس إلى قبوله من أسباب الطعن في الآخرين، كما ردوا قول المعاصر في الغالب، لكون ذلك مبعثه الحسد أو الوقيعة، وكذا القول في رواة الأسانيد المتأخرة حيث لا حاجة لها بعد تدوين السنّة في الكتب المعتبرة، بما يشهد أن المحدثين إنّما قالوا ما قالوه لا رغبة في تحصيل مرغوب فيه من حطام هذه الدنيا، ولا تعكيراً لصفو البعض، وإنّما نصرة للسنّة وعملاً بالواجب، في ظلّ ما تمّ وضعه من قواعد ضابطة لكل ذلك، إضافة إلى ما رافق ذلك من مشقة البحث، وطول المعاناة، والاجتهاد في إصابة الحقّ؛ لأنّ المنطق سامٍ في ذاته، فسما في ظلّ ذلك المنهج وتحققت الغاية، ولو تتبع

متتبع وجوه النقد عند القراء، أو النحاة، أو البلغاء، أو الفقهاء... وما قاله هؤلاء في حقّ بعضهم بعضاً لأدركنا مدى سويّة المحدثين منهجاً ووسيلة، وقد حصنت تلك القواعد بالعديد من الجوانب الأخلاقية التي تكفلت بعدم الخروج عن جادة الحقّ، ومن ينظر بعين الرقيب يدرك ما لعبته العدالة والصدق، والنزاهة، والترفع عن خوارم المروءة، والعناية بطيب المكاسب، وعدم التجاوز بكشف عيوب الرواة، في رفع سويّة هذه القواعد، وما أتت عليه من نتائج.

المطلب الثاني: الانطلاق من فكرة الشكّ المنهجي

من المعروف في ميدان البحث العلمي، أنّ من أهم ركائزه أن ينطلق الباحث من اللامعرفة إلى المعرفة، أو من الظنّ إلى اليقين، دون أن ينطلق من قناعات تامّة، يحرص على تسويغها أو التدليل عليها، فمثل هذا لا يمثل منهجاً سوياً في مجال البحث الهادف الجاد، والمحدثون في تقديري هم خير من تعامل مع هذه الفكرة من حيث العمل، وعلى نحو لا أظنّ أنّ غيرهم سبقهم إليه من حيث درجة العمل، ولا من حيث درجة النزاهة فيه، وأعنى هنا بحوث العلوم النظرية، دون التجريبية، فلهذه الأخيرة ما يخصها، على أنّ المحدثين قد يجدون تبريراً لقبول بعض الأحاديث إن وافقت هوى دون غيرها، ولاعتبارات أخر، بحجة أنّ هذا من قول رسول الله –صلى الله عليه وسلم–، وللحديث من القداسة ما له، والكلام فيه لأهل الشأن... وعندها يمكن إلجام النّاس بحجج كثيرة، كما هو الحال عليه عند الشيعة الإمامية وغيرهم، وما أكثر الأحاديث الضعيفة عندهم، بل والموضوعة، بحجة قداسة الأحاديث من جهة، وبحجة أنّها مروية من قبل الإمام المعصوم– وهم عندهم كثر– حتى صيروا لهم ديناً لا تؤيده الأدلة الصحيحة من السنّة، بل ولا القرآن الكريم الذي تكلفوا في فهمه على نحو فيه عجب.[46]

وجملة القول أنّ المحدثين قد انطلقوا من الشكّ في كل مسالة حديثية من حيث الثبوت حتى تثبت، فلم يحكموا بصحة حديث إلا إذا توافرت فيه شروط التواتر، أو ما وضعوه من شروط قبول خبر الآحاد، من اتصال، وعدالة، وضبط الرواة، إضافة إلى شروط إضافية باعثها الاحتياط التام، وهو نفي الشذوذ والعلة، وحتى هذه الشروط، هي محل نظر ابتداء في كل حديث هو محل بحث، فلا حكم للاتصال حتى يثبت، وطرق إثباته تحتاج إلى بحث مستقل، وفيه وفي مظاهر الانقطاع علوم كثيرة، والعدالة محل شكّ لكل راوٍ حتى تثبت، إمّا بشهرة أو شهادة عدلين،

46 انظر: آية الله البرقعي في كتابه كسر الصنم.

وكذلك الضبط لا يحكم به لأحد إلا بعد ثبوت، من خلال نظر عميق في الراوي، ومقدراته الذهنية، وسبر مروياته. وهذا في ظاهر الحال كاف، وخاصة إن روى عن جمع من الأعلام... لكنّ هؤلاء الأعلام مع فضلهم بشر يجوز عليهم الخطأ، فمن يضمن لنا الصواب في ذلك؟. وهنا لزم التأكد من أنّ الراوي قد ضبط ما روى، فاشترطوا نفي الشذوذ والعلة، وهذا لا شكّ إنّه الأحوط والأجدر بالبحث، وخاصة فيما هو دليل شرعي فيه الحلال والحرام، وهنا تظهر لنا قداسة النصوص بعد ثبوتها، وبيان معانيها وفق مقاصد الدين، وإلا فليس للكل أن يفهم أكثر النصوص وفق رؤية خاصة، ودون الرجوع إلى لوازم الفهم السليم للنصوص الشرعية. وقد قيل: «حدثوا النّاس بما يعرفون، أتريدون أن يكذب الله ورسوله.[47]

إنّ ما نتحدث عنه قديم قدم الإسلام، وقدم الوجود لعلماء الحديث ونقاده، بمعنى أنّ لهم من الوجود أكثر من أربعمائه وألف عام ويزيد، فكيف تنسب فكرة الشكّ المنهجي إلى الفيلسوف الفرنسي ديكارت، وما جاء إلا بعد أن استقرت هذه الفكرة في منهج المحدثين بنحو ألف وثلاثمائة عام أو أكثر؟! والحديث هنا لا عن الشكّ من حيث هو شكّ لا يورث إلا الشكّ، لكن عن الشكّ الذي يورث يقيناً وهو ما تقتضيه أمانة البحث، وهيبة العلم.

المطلب الثالث: المرونة في تطبيق قواعد المحدثين

سبقت الإشارة إلى القوانين التي وضعها المحدثون بهدف توثيق النصوص النبوية الشريفة كانت على درجة بالغة الدقة، فضلاً عمّا تتسمّ به من مظاهر الاحتياط والتثبت، بحيث باتت تلك القوانين أو القواعد تشكل منهجاً علمياً يكفل للمتعامل معها الوصول إلى هدفه المنشود وفق هذه الضوابط، ولا أبالغ إذا قلت بأنّ الأصول العلمية في منهج المحدثين في مجالات توثيق النصوص هي الأسبق إلى الوجود ابتداء، وإنّ مناهج البحث النقلي في الجملة كانت نتاج فكر المحدثين.

ومع كل ما اتسمّ به منهج المحدثين من صرامة واحتياط فإنّ أهل الشأن كانوا أكثر النّاس تقديراً للمسائل التي تخضع لعمليات هذا المنهج، فهم ابتداء معنيون بالتأكيد من صحة الأدلة، وكيفية التعامل مع ما قد يبدو متعارضاً منها، وما هي درجات غلبة الظنّ المسوغة للعمل بالدليل، وما هي القرائن التي تكفل الحكم بذلك لقبول الخبر، أو رده جملة وتفصيلاً، أو القبول به في حال دون حال، أو الرضى به وإن لم يبلغ من درجات القبول ما تطمئن به النفس.

47 من كلام الإمام علي –رضي الله عنه–. البخاري، الجامع الصحيح، كتاب العلم، باب من خص بالعلم قوماً...، ٢٩/٧.

وهذا خاضع بالطبع لأمور عدة منها الاحتياط في قبول الأحاديث، والحكم عليها، والأخذ بالحسبان أهميّة الحديث كنص نبوي، وعدم تفويت العمل به إن وجد المسوغ، وطبيعة الموضوع الذي هو محل الاستدلال بالحديث من حيث موضوعه، إضافة إلى القناعة بأنّ الحكم على الأحاديث بالضعف مثلاً بناء على رأي راجح بالنظر إلى ما تمّ وضعه من شروط قبول الحديث، في ظلّ فقدان أحدها لا يعني بالضرورة ردّ الحديث، ومن باب أولى الحكم بوضعه أو تركه.

صحيح أن الإمامين البخاري ومسلماً اشترطا من المواصفات أعلاها في أحاديث الصحيحين، بالنظر إلى درجات التمكن، لكنّهما يعلمان وغيرهما أنّ ما دون ذلك بكثير يعمل به، وهذا مثلّه منهج أصحاب السنن الأربع، وبقيّة كتب الحديث الأخرى، وكل ذلك يفيد مدى الوعي الذي كان يتمتع به المحدثون في قضايا الاستدلال، احتجاجاً، أو استشهاداً. وان وان احكام الشريعة مستويات بالنظر الى شموليتها لكل افعال المكلفين.

بمعنى أنّ أمور التشريع من حيث أهميّتها، والمعرفة بها تختلف باختلاف موضوعاتها، فالعقائد تحتاج إلى أصح الصحيح، والأحكام الشرعية العملية، وهي قوام الدين، وميدان التشريع تحتاج أيضاً إلى الصحيح الذي تطمئن به النفس، والصحيح هنا بأنواعه، إضافة إلى الحسن، وقد يدخل فيه الحسن لغيره، بالنظر إلى جملة القرائن التي تحتف بالخبر، أمّا ما قد يكون دون ذلك من حيث الأهميّة كالسلوكيات التي هي أشبه أو أقرب إلى الكمالات، وقد يعبر عنها بفضائل الأعمال، فلا شك أنّ أمرها دون ذلك، وما يشترط لها من أحاديث فدون درجة الحسن، أو ما قد نسميه أصطلاحاً بالضعيف، بمعنى أنّنا إن لم نجد إلا ما ضعّف فلا بأس بالعمل به احتياطاً، وليس على سبيل الإلزام بالنّص ذاته، وإن كنّا سنجد في بقية الأدلة الشرعية الأخرى ما قد يغني عنه، وهذا ما عليه علماء الحديث في الجملة.

والحديث هنا وفي كل مكان من هذا البحث عن جمهور المحدثين، وإلا فإنّ كثيرا من الأئمة عمليّاً يعملون بالحديث الضعيف غير شديد الضعف، حتى في الأحكام، ومذهب الإمام أحمد وأبي داود السجستاني وغيرهما في هذه المسألة من المحدثين معروف، وقد كان الإمام أحمد يرى أنّ ذلك أولى من رأي الرجال،[48] واعتقد جازماً أنّ البيئة العلمية والثقافية التي عاشها الإمام أحمد هي حملته على مثل هذا الرأي، وخاصة في ظل تربع المعتزلة على عرش السلطة آنذاك ، على أنّ آخرين كانوا

48 السيوطي: تدريب الراوي، ج١، ٢٩٩.

يميلون إلى مثل هذا – أعني العمل بالضعيف- كما يدل عليه صنيع الترمذي، والنسائي، وابن ماجه، في آخرين كأصحاب المسانيد، بالنظر إلى شرطهم فيما صنفوه من كتب الحديث.

وممّا ينبغي الإشارة إليه هنا أنّ الأحاديث التي وردت في ميادين المغازي والسير، وكذا في مجال التفسير قد تساهل العلماء فيها؛ لأنّ طبيعة هذه الموضوعات طبيعة اخبارية في الغالب ، بل إنّ كثيراً منها لا يتعدى الأمر فيها أكثر من العلم المجرد، كالمعرفة بعدد رجال غزوة كذا، وما لبس النّبي -صلى الله عليه وسلم- فيها من ألوان الثياب، أو بيانا لتفسير آية أشكل فهمها على صحابي، لأنّها نزلت بلسان قبيلة أخرى،.. لكل هذا فقد تعامل المحدثون مع مثل هذه الموضوعات بمرونة واضحة، فضّعف العلماء روايات الواقدي في الحديث، ومثله هشام بن محمد بن السائب الكلبيي، وسيف بن عمر التميمي، ولم يقبلوها منهم في الحديث، لكنّهم قبلوا منهم رواياتهم التاريخية، وهذا معروف عند الأئمّة، يقول الحافظ ابن حجر في حقّ سيف التميمي: «ضعيف في الحديث، عمدة في التاريخ».[49] ويقول الخطيب البغدادي رحمه الله: «وأمّا أحاديث الترهيب والترغيب والفضائل فيتساهل فيها بعض الشيء».[50] وقد سبقه إلى مثل هذا الإمام سفيان الثوري؟ وأنقل هنا كلام الإمام أحمد لأختم به حيث قال: «إذا روينا عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- في الحلال والحرام والسنّة والأحكام تشددنا في الأسانيد، وإذا روينا في فضائل الأعمال، وما لا يضع حكماً ولا يرفعه تساهلنا»،[51] وهناك كلام كثير للأئمة في هذه المسألة، وكلهم يرى ما تقدمت الإشارة إليه.

المطلب الرابع: وحدة المنهج في المدارس الحديثية

من المعروف أنّ مصطلح المدرسة يفيد أنّ هناك ثمة قواعد أو قوانين ضابطة لطريقة التفكير، أو المعالجة للمسائل على نحو تختلف عنها في مدرسة أخرى، ويختلف ذلك باختلاف المنطلق، والغاية، وطبيعة الموضوع محل الدرس، ولا شك أنّ هناك دوراً بارزاً للحياة الثقافية المعاشة في تقدير كل ذلك، وهذا ما عليه واقع الحال في مدارس الفقه، والنحو، واللغة، والعقيدة وغيرها.

ففي اللغة مدرسة الكوفة والبصرة، وكذا الحال في مجال النحو والصرف، ولكل مدرسة ما يخصها تبعاً لاختلاف وجهات النظر... كما أنّ المذاهب الفقهية يمثل كل منها مدرسة قائمة

49 ابن حجر، (أحمد بن علي)، تقريب التهذيب، تحقيق محمّد عوامة، دار الرشيد، حلب، د.ط ج١، ٢٦٢.
50 الخطيب، الكفاية، ٢١٢.
51 المصدر السابق، 212.

بذاتها، من حيث اعتماد الأدلة، وطريقة الفهم، والنظر إلى المقاصد، وسبل الترجيح...، ومدارس العقيدة مثلها، فللمدرسة العقلية التي يتبناها المعتزلة رؤية تختلف عنها في مدرسة النّص، من حيث الثبوت ودرجة القبول، ومدى إفادته للعلم، وطريقة الفهم له وفق رؤية محددة هي محل اختلاف تلك المدارس...، وهكذا.

لكن من يمعن النظر في مدرسة الحديث يجد أنّها جميعاً تمثل طريقة واحدة في كل ما كان من شأنه الاختلاف عند غيرهم من أصحاب المدارس الأخرى، صحيح أننّا وقفنا على دراسات، وربما موضوعات باسم المدارس الحديثية تدرس في العادة لطلبة الدراسات العليا تحت هذه العناوين، لكنّ تلك العناوين في تقديري لا تتعدى البعد المكاني فقط، ولا يتأتى فيها البعد المنهجي الذي سبقت الإشارة إليه، فهناك مدرسة الحديث في الكوفة، ومثلها في البصرة، ومثلها في مصر، ومثلها في المغرب، ومثلها في بلاد الأندلس، وكل هذا موجود، بل مطبوع كرسائل جامعية جلّها في مرحلة الدكتوراه،[52] لكنّ جلّ معالجات هذه الرسائل للموضوعات المطروحة فيها إنّما تعلق برواة الحديث الذين سكنوا هذا المصر أو ذاك، مع دراسة لمؤلفاتهم، أو بعض ما ذكر فيه رواه أهل بلد معين، من حيث التدليس، أو الابتداع، أو كثره المراسيل، أو ما غلب على مروياتهم من المنقطعات...، وما شابه ذلك، لكنّ كل هذه المدارس متفقة في الجملة على طريقة نظر واحدة فيما يخصّ شروط قبول الأحاديث، وشروط الرواية، وما لا بد من توفره من شروط أهلية الراوي، وطريقة التقسيم للأحاديث من حيث إفادتها للظنّ أو اليقين، ومن حيث ما يحتج به في الأحكام دون سواه كالصحيح والحسن، وما الذي يعتبر به دون سواه، ومتى يجبر الحديث الضعيف، ومتى لا يجبر، حتى في طرق التبويب للمعلومات الحديثية سواء تعلقت بطرق التصنيف للحديث، أو ذكر المعلومات في حقّ الرواة في كتب الرجال، والجرح والتعديل، وما تمّ استخدامه من مصطلحات لغايات تحديد المفاهيم الحديثية في علم المصطلح، أو في مجال الحكم على الرواة جرحاً أو تعديلاً، بل وفي كل مسألة حديثية جلّ شأنها أم كانت دون ذلك. ولا يشذّ عن ذلك بصري أو كوفي أو بغدادي أو اصفهاني، أو قيرواني، أو بخاري أو مروزي، أو دمشقي، أو إنطاكي، أو مصري أو مراكشي، أو شاطبي، أو أندلسي بوجه عام...

وأنا في هذا المقام أتحدث عن الثوابت، وجلّ منهج المحدثين ثوابت، والمتغيرات هنا نادرة، أعني

52 ومنها مدرسة الحديث في مصر للأستاذ الدكتور محمد رشاد خليفة، والأستاذ الدكتور أمين القضاء مدرسة الحديث في البصرة، والأستاذ الدكتور شرف القضاة، في الكوفة وغيرها كثير.

أنّ الحديث عن القواسم المشتركة التي تشكل مدرسة المحدثين منطلقاً ومنهجاً وغاية...، وبالتالي فإنّا قد نجد من شذّ في مسألة أو أخرى، وخالف فيها رأي الجمهور، كمن يرى جواز الرواية عن المبتدع مطلقاً، ومثله من يرد، أو يعمل بالضعيف في الأحكام الشرعية، أو من لا يقبل الحسن في الأحكام، أو لا يثبت عنده التواتر إلا بسبعين راو في كل جيل، أو بمن له وجهة نظر في تعريف لمصطلح ما دون غيره، أو من رأى الحكم بوضع حديث ورد في الصحيحين، وغير هؤلاء، فإنّ كل ذلك يمثل رأي مجتهد كانت له رؤية مختلفة، بناء على اجتهاد خاص فيه، لكنّ ذلك لا يمثل خروجاً عن المدرسة الحديثية في الجملة.

وهذا في تقديري يشعر بمدى سلامة منهج المحدثين، ومدى انسجام الفكر في مجال البحث، وعمق النظر فيه، الأمر الذي أسهم في خلق فكر جمعي، ووعي شمولي، رؤية واضحة لا وجود لها عنده غيرهم، تكفلت بنتائج هي من حيث سلامتها محل اعجاب وتقدير.

الخاتمة والنتائج:

بعد هذه الرحلة العاجلة في مجال الدرس الحديثي، وتحديداً في مجال توثيق النصوص الحديثية، وبيان أحوال رواتها، كان من اللازم أن اتوقف عند بعض الجوانب المنهجية التي اتسمّ بها المحدثون في مجال البحث والنظر العقلي، وإن كان الموضوع في نظري أكثر عمقاً وإبداعاً ممّا سألفت النظر إليه، لقناعتي أنّ منهج المحدثين قد صيغ في ظلّ توفيق رباني، استمد كثيراً من مقوماته ومقدراته من ذلك التكريم والايحاء الإلهي الذي تضمنه قول الله تعالى:»إنّا نحن نزلنا الذكر وإنّا له لحافظون».

ولعلّ أهمّ ما يمكن الإشارة إليه في هذا المقام بنقاط محددة ما يلي:

1- بعد النظر، وشموليّة البحث عند المحدثين في تناول قضاياهم الحديثية، وخاصة في مجال توثيق النصوص.

2- الاحتياط الشديد في التعامل مع النصوص من حيث توثيقها، والانطلاق من فكرة الشكّ المنهجي المفضي إلى الوصول إلى الحقّ، أو ما هو أقرب إليه.

3- الأمانة، والموضوعية، والتجرد عن الهوى، وسلامة الطرح في البحث، إضافة إلى الجرأة في بيان ما تمّ التوصل إليه من حقائق.

4- لكلّ منهج خصوصيته وقواعده، وضوابط أخلاقية تحول دون الخروج بالبحث عن

جادة الصواب، وهنا نلحظ أهميّة البعد الاخلاقي في تناول قضايا النقد عموماً، من حيث الأدب، وحسن النيّة، والرغبة فيما عند الله تعالى، والحرص على عدم طلب الدنيا في مجال البحث، والتجاوز للمنطق السليم.

-5 البحث الحديثي له ذوق خاص، وإنّما يدرك هذا بطول الممارسة التي يمكنها أن تورث صاحبها فراسة، أو إلهاماً خاصاً، لا سبيل إلى التمكن منه إلا في ظلّ رغبة عارمة، ورهبة حازمة، بعد جهد وعناء شديدين، حتى قالوا: علم الحديث أشبه ما يكون بالكهانة.

-6 هناك أبعاد بحثيّة علمية محضة صبغت طرق التفكير عند المحدثين، وخاصة في مجالات النقد، كالحرص على استخدام أسلوب الإحصاء، والسبر والمقارنة، والاستفادة من منطق التاريخ في إثبات الحقائق أو نفيها.

-7 التأكيد على أهميّة فهم النصوص فهماً يتفق ومقاصد الدين، من خلال ضوابط كثيرة، لعلّ من أهمّها فيما يخص موضوع بحثنا هنا السياق، والمقام الذي يذكر النّص الحديثي فيه ومن أجله بخصوص كثير من النصوص التي لا سبيل إلى فهمها مجردة عن بيئة النّص الذي قيل فيه.

-8 هناك ملحظ لطيف، وهو متعلق بأهميّة التفريق بين النصوص من حيث أهميّتها حِلاً أو حرمة، أو بياناً لواقع، أو دعوة لفضيلة، كما هو الحال في الأحاديث الواردة في المغازي، والسير والتاريخ، والدعوة إلى مكارم الأخلاق ومحاسنها، فقد كان من اللافت للنظر تلك المرونة في التعامل مع النصوص شدة وتساهلاً، وإعطاء كل ما يستحقه من مزيد الاهتمام والعناية، مع الحرص على عدم نسبة الحديث إلى النّبي -صلى الله عليه وسلم- على سبيل الجزم إلا إذا توافرت الأدلة على ذلك، بغض النظر عن موضوع الحديث.

-9 المدارس الحديثية وإن تعددت مسمّياتها بالنظر إلى المكان، فهي مدرسة واحدة، من حيث طرحها، وطريقة النظر والتناول للأشياء باعتبارها تمثل مدرسة فكرية واحدة، دون نظر للمسميات.

هذا والحمد لله رب العالمين

المراجع والمصادر

الآجري (أبو عبيد محمّد بن علي بن عثمان)، السؤالات لأبي داود السجستاني، طبع المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، دار الرسالة، ط(1)، 1979م.

الأدلبي (صلاح الدين بن أحمد)، منهج نقد المتن عند علماء الحديث، دار الآفاق الحديثة، ط(1)، 1983م.

أحمد أمين، فجر الإسلام، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، طبعة 1975م.

ابن أبي حاتم (محمّد بن عبد الرحمن)، الجرح والتعديل، دائرة المعارف العثمانية، حيد آباد الدكن.

ابن حبان، (محمّد بن حبان)، المجروحون، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي ، حلب، د.ط.

ابن حجر (أحمد بن علي)، تقريب التهذيب، تحقيق محمد عوامة، دار الرشيد، حلب، د.ط.

ابن حنبل (أحمد بن محمّد بن حنبل)، المسند، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط(1)، 1421هـ .

ابن حنبل (أحمد بن محمّد بن حنبل)، العلل ومعرفة الرجال برواية ابنه عبد الله، ت: وصي الله محمد عباس، دار الخاني، الرياض، ط(2)، 1422هـ.

ابن دقيق العيد (محمّد بن علي بن وهب)، إحكام الأحكام، دار المحقق للنشر والتوزيع، الرياض، د.ط.

ابن رجب (عبد الرحمن بن محمّد)، شرح علل الترمذي، تحقيق همام سعيد، مكتبة المنار، عمّان، د.ط،1407م.

ابن الصلاح (عثمان بن عبد الرحمن)، المقدمة، تحقيق بنت الشاطئ، دار الكتب القاهرة، د.ط، 1974م.

ابن عبد البر (يوسف بن عبد البر)، جامع بيان العلم وفضله، ت: أبو الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، الدمام، د.ط، 1414هـ.

ابن عدي (عبد الله بن عدي)، الكامل في الضعفاء، دار الفكر، بيروت، ط(3)، 1985م، ج1/279

ابن معين (يحيى بن معين)، التاريخ، ت: أحمد نور سيف، مركز البحث العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، ط(1)، 1979م.

البخاري (محمّد بن إسماعيل)، الجامع الصحيح، تحقيق مصطفى البغا، دار ابن كثير، بيروت، ط(3)، 1407هـ.

الحازمي (محمّد بن موسى)، شروط الأئمة الخمسة، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، 1984م.

الحسن بن مسعود بن محمد اليوسي، زهر الأكمّ في الأمثال والحكم، ت: د.محمّد حجي

ود.محمّد الأخضر، الدار البيضاء، المغرب، ط(1)، 1401هـ.

الخطيب (أحمد بن علي)، تاريخ بغداد، دائرة المعارف العثمانية، حيد آباد الدكن، د.ط.

الخطيب (أحمد بن علي)، الجامع لأخلاق الراوي، تحقيق محمد عجاج الخطيب، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ط(1)، 1412هـ.

الخطيب (أحمد بن علي)، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ت: صلاح بن محمّد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط.

الخطيب (أحمد بن علي)، الكفاية في علم الرواية، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، د.ط.

الذهبي (محمّد بن أحمد)، تذكرة الحفاظ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ط.

الذهبي (محمّد بن أحمد)، ميزان الاعتدال، مطبعة عيسى البابي الحلبي.

السخاوي (شمس الدين بن محمّد)، فتح المغيث ، تحقيق عبد الرحمن الأعظمي، المطبعة السلفية. د.ط.

السخاوي (شمس الدين بن محمّد)، الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ، دار الكتاب العربي ، بيروت، د.ط، 1979م.

السيوطي (عبد الرحمن بن أبي بكر)، تدريب الراوي، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، د.ط، 2011م.

العقيلي (محمّد بن عمرو)، الضعفاء الكبير، ت: عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(1)، 1404هـ.

القاسمي (جلال الدين)، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، دار الكتب العلمية، بيروت، ط(1)، 1979م.

مسلم بن الحجاج، الجامع الصحيح بشرح النووي، مؤسسة مناهل العرفان.

مسلم بن الحجاج، الجامع الصحيح، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث ، الطبعة الأولى.

مسلم بن الحجاج، التمييز، ت: مصطفى الأعظمي، مطبوعات جامعة الرياض، الرياض، د.ط.

Kaynakça

el-Âcırî, Ebû Abdullah Muhammed b. Ali. *es-Suâlât li Ebû Dâvud es-Sicistânî*. Dârü'r-risâle, 1979.

el-Üdlübî, Salahaddîn b. Ahmed. *Menhec nakdü'l-metn inde ulamai'l-hadîs*. Dârü'l-afaki'l-hadîsa, 1983.

Ahmed Emîn. *Fecrü'l-İslâm*. Kahire: Mektebetü'n-nahdati'l-Mısriyye, 1975.

İbn Ebû Hâtim. *el-cerh ve't-ta'dîl*. Haydarâbâd: Dâiretü'l-me'ârifi'l-Osmâniyye, t.y.

İbn Hibbân, Muhammed b. Hibbân. el-Mecrûhûn. thk. Muhammed İbrahim Zâyid. Halep: Dârü'l-ve'y, t.y.

İbn Hacer, Ahmed b. Ali. *Takrîbü't-Tehzîb.* Halep: Dârü'r-reşîd, t.y.

İbn Hanbel, Ahmed b. Muhammed b. Hanbel. *el-Müsned*. Beyrut: Müessetü'r-risâle, 1421.

İbn Hanbel, Ahmed b. Muhammed b. Hanbel. *el-İlel*. Riyad: Dârü'l-Hânî, 1422.

İbn Dakîki'l-'Îd, Muhammed b. Ali b. Vehb. *el-*İhkâmü'l-Ahkâm. Riyad: Dârü'l-muhakkik, t.y.

İbn Receb, Abdurrahman b. Muhammed. *Şerhü İleli't-Tirmizî*. thk. Hemmam Said. Amman: Mektebetü'l-menâr, 1407.

İbnü's-Salâh, Osman b. Abdurrahman. el-*Mukaddime*. Kahire: Dârü'l-Kütüb, 1974.

İbn Abdülber, Yusuf b. Abdülber. *Câmi'u beyâni'l-ilmi ve-fazlihi*. thk. Ebü'l-Eşbâl ez-Züheyrî. Dımam: Dâr İbnü'l-Cevzî, 1414.

İbn Adî, Abdullah b. Adî. *el-Kâmil fi'd-du'afâ*. Beyrut: Dârü'l-fikr, 1985.

İbn Ma'in, Yahya b. Ma'in. *et-Tarîh*. thk. Ahmed Nûr Sayf. Merkezü'l-bahsi'l-ilmî, 1979.

Buhârî, Muhammed b. İsmail. *el-Câmi'u'l-Sahîh.* thk. Mustafa el-Buğa. Beyrut: Dâr İbn Kesîr, 1407.

el-Hâzımî, Muhammed b. Musa. *Şurûtü'l-eimmeti'l-hamse*. Beyrut: Dârü'l-Kütübi'l-ilmiyye, 1984.

Hasan b. Mes'ud b. Muhammed el-Yevsî. *Zahrü'l-ekem fi'l-emsâl ve'l-hikem*. Mağrib: Dârü'l-beyza, 1401.

Hatîb, Ahmed b. Ali. *Târîhu Bağdâd*. Haydarâbâd: Dâiretü'l-me'ârifi'l-Osmâniyye, t.y.

Hatîb, Ahmed b. Ali. *el-Cami' li ahlaki'r-râvi*. thk. Muhammed Acâc el-Hatîb. Beyrut: Müessetü'r-risâle, 1412.

Hatîb, Ahmed b. Ali. *el-Cami' li ahlaki'r-râvi ve âdâbi's-sâmi'*. thk. Salâh b. Muhammed b. Uveyza. Beyrut: Dârü'l-Kütübi'l-ilmiyye, t.y.

Hatîb, Ahmed b. Ali. *el-Kifâye fî ilmi'r-rivâye*. Medine: Mektebetü'l-ilmiyye, t.y.

Zehebî, Muhammed b. Ahmed. *Tezkiretü'l-hüffâz*. Beyrut: Dâr İhyâ'i't-tur'si'l-Arabî, t.y.

Zehebî, Muhammed b. Ahmed. *Mîzânü'l-i'tidâl*. Matbaa İsa el-bâbî el-halebî, t.y.

Sehâvî, Şemsüddîn b. Muhammed. *Fethu'l-muğîs*. thk. Abdurrahman el-A'zamî. Matbaatu's-selefi, t.y.

Sehâvî, Şemsüddîn b. Muhammed. *el-İlân bi't-tevbih li men zemme't-târîh*. Beyrut: Dârü'l-Kitâbi'l-Arabî, 1979.

Süyûtî, Abdurrahmân b. Ebû Bekr. *Tedrîbü'r-râvî*. thk. Abdulvahhâb Abdullatîf. Riyad: Mektebetü'r-Riyâdi'l-hadisa, 2011.

el-Ukaylî, Muhammed b. Ömer. *ez-Zu'afâ'i'l-kebîr*. thk. Abdulmu'ti Kal'acî. Beyrut: Dârü'l-Kütübi'l-ilmiyye, 1404.

el-Kâsımî, Celaleddîn. *Kavaidu't-tahdis min funûn mustalahi'l-hadîs*. Beyrut: Dârü'l-Kütübi'l-ilmiyye, 1979.

Müslim b. Haccac. el-Câmi'u's-*Sahîh bi-Şerhi'n-Nevevî*. Müessese menâhilü'l-irfân, t.y.

Müslim b. Haccac. el-Câmi'u's-*Sahîh*. thk. Muhammed Fuad Abdulbaki. Dâr İhya'i't-turâs, t.y.

Müslim b. Haccac. *et-temyîz*. thk. Mustafa el-A'zamî. Riyad: Matbaa Câmi'atü'r-Riyâd, t.y.